العنوان:	**تقييم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تسرب الفتيات من التعليم : دراسة مطبقة على مراكز محافظة قنا.**
المؤلف:	أحمد ، مصطفى محمود مصطفى ، معد
المصدر:	المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية -مصر ، مج ١٢
الهيئة المسؤولة:	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
مكان انعقاد المؤتمر:	حلوان
رقم المؤتمر:	٢١
الشهر:	مارس
التاريخ (م):	٢٠٠٨
الصفحات:	٥٦٦٤ - ٥٧٣٥
رقم MD:	٤٠٤٧٩

تقييم المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال تسرب الفتيات من التعليم

"دراسة مطبقة على مراكز محافظة قنا"

إعداد

دكتور

مصطفى محمود مصطفى احمد

مدرس بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية

بأسوان وقنا

مدخل ومشكلة الدراسة :

الإنسان هو القيمة الأولى في كل زمان ومكان فهو أساس التقدم في المجتمع والعنصر الرئيسي للإنتاج والدافع الأول لعملية التنمية والتقدم الأساسي للاستقرار أي أنه وبحق أداة التنمية وهدفها، ويحظى موضوع التنمية باهتمام كبير من المتخصصين والمسئولين والباحثين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة الأثر على كيان المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ولذلك تسعى الدول المتقدمة متمثلة في المنظمات الأهلية والحكومية إلى النهوض بالتعليم، ذلك لأن التعليم يعتبر هدفًا أساسياً للتنمية. لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة ابتداءاً من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي. وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليما، كان ذلك دليلا على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية بالمجتمع وارتفاع الدخول. فضلاً عن أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المختلفة [١].

ولما كانت المعرفة عنصر هام في التنمية لأن كل ما نفعله يستند إلى المعرفة، فلكي نعيش يتعين علينا أن نحول الموارد المتاحة لنا إلى أشياء معروفة لدينا ، وإذا أردنا أن نعيش في غداً أفضل مما نعيش اليوم ومنه نرفع مستوى حياتنا كأسرة أو كبلد، فعلينا أن نقوم بتحويل الماديات إلى معارف وهذه المعرفة تأتى من خلال البشر [٢].

ومن الأمور المسلم بها أن التعليم حق لكل إنسان كذلك فإن معظم الدول تنظر الآن إلى التعليم على أنه حق واستثمار في نفس الوقت، فالتعليم أصبح حقاً لكل المواطنين ومن خلاله يتم بناء المواطن الصالح، فهو استثمار

للقوة البشرية وإعدادها الإعداد الكافي ولا شك أن لكل مجتمع سياسة تعليمية تعكس مدى التقدم العلمي والتكنولوجي واحتياجات الخطط التنموية[٣].

واستكمالا لجهود الدولة الرامية إلى نشر التعليم بين فئات المجتمع المختلفة والسعي إلى محو الأمية على مستوى الجمهورية تقوم بمواجهة المخاطر الناتجة عن التسرب من التعليم والذى يعد أخطرها الزواج المبكر، فقد بدأ المركز المصري لحقوق المرأة والعمل على منع تسرب الفتيات الغير قادرات من التعليم وذلك من خلال دراسة أسباب تسربهن والتي منها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٤].

وتتمثل هذه الأسباب في عجز الآباء عن دفع الرسوم وثمن الكتب والملابس، ومنها أيضاً الأسباب التربوية حيث يعتبر الرسوب من أهم أسباب التسرب الرئيسية [٥].

وكذلك بعض العادات والمفاهيم الاجتماعية في بعض البيئات مثل عدم خروج الفتاة بعد البلوغ وعدم اختلاطها مع الذكور أو زواجها في سن مبكرة مما دفع الآباء إلى تفضيل بقائهن في البيت أو دفعهن إلى العمل بدلا من الدراسة.

وهذا ما أشارت إليه الدراسات عن ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم حيث تبين أن كل المؤشرات تدل على أن الفتيات في الدول الإسلامية أكثر عرضة للتسرب من التعليم مقارنة بالفتيان وهذا عكس ما يلاحظ بشكل عام في الدول المتقدمة صناعيا. أما بالنسبة للإناث في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية فإن العوامل الاجتماعية تأتى في مقدمة الأسباب ومنها الزواج المبكر والتزام الفتاة بمسئولياتها المنزلية ونظرة المجتمع إلى كون

عمل المرأة هو البيت ومشكلة الاختلاط في مدارس البنات خصوصاً في الصفوف النهائية من التعليم الأساسي والثانوي[٦].

ورغم كل الجهود المبذولة من فرص التعليم للإناث، ستظل هناك مناطق نائية وبيئات فقيرة محرومة يصعب وصول الخدمة التعليمية إليها، والجهود المبذولة في توفير البرامج التدريبية للمتعلمين، ستظل هناك مجموعة منهم وبخاصة الإناث يصعب عليهم المبيت خارج قراهم ومنازلهم.

كما أشارت إحدى الدراسات أن خطر تسرب الفتيات من المدرسة يرجع إلى عدم وجود استراتيجيات تعليمية لتحديد الاحتياجات التعليمية علاوة على ذلك مخاوف الآباء على الفتيات وخروجهن إلى التعليم والتحيز إلى الأولاد وقلة الوعي بأهمية التعليم في حياة المرأة وعدم ضرورة التعليم بالنسبة للبنت[٧].

وظاهرة التسرب بالمدارس تكاد تكون ظاهرة كبرى في مدارس العالم بلا استثناء ولكن بدرجات متفاوتة وتشير مصادر اليونسكو إلى أن قرابة نصف التلاميذ في المرحلة الابتدائية في كافة أنحاء العالم يتركون المدرسة قبل إتمام دراستهم أو أنهم يرسبوا أكثر من ثلاث أعوام والمشكلة هذه تختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى التعليم في الدولة[٨].

وتشير إحدى الدراسات التي تناولت تسرب التلاميذ إلى أن البيئة الأسرية تمثل سبباً مباشراً في حدوث هذا التسرب، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة بين حجم الأسرة وبعض المشكلات المدرسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي[٩].

والتسرب لا يكون مشكلة بالنسبة للتلميذ وحده بل مشكلة فرد وأسرة وبيئة ومجتمع، والتلميذ المتسرب الذي يقضى في المدرسة عدة سنوات لا يدرك أن الدولة هي التي تتحمل من اجله نفقات خلال السنوات التي قضاها دون أن يكون لها اى مراد بل يشكل عباً آخر على مجتمعه(١٠).

وأيضا ما أشارت إليه دراسة أجريت عن انخفاض المستوى التعليمي أن هناك زيادة في مشكلات الطلاب فى البيئة الأسرية والجو الأسرى بما يشمله من علاقات بين أفراد العائلة على مستوى التحصيل الدراسي كما انه توجد علاقة ارتباطية بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والتحصيل الدراسي للطالب(١١).

وتأكيدا لذلك ما أشارت إليه الدراسات لتحديد معدل الخيارات الإستراتجية لزيادة الثقافة وبقاء الفتيات في القطاع التعليمي وتقديم البيانات الإحصائية للعوامل الديموجرافية والاقتصادية التي تؤثر على التعليم وهناك عدة استراتجيات لتحسين فرص التعليم في الشرق الأوسط ومنها زيادة الدعم لميزانيات التعليم والتحول نحو اللامركزية(١٢).

ويرجع رسوب الفتيات إلى قصور في طرق التدريس حيث نجد أن هناك إحدى المقالات تصف برنامجين يعملان معاً لمقابلة الاحتياجات التعليمية لتلاميذ المرحلة الثانوية المعرضين للخطر في المدارس الريفية باستراليا وكان هدف برنامج التلاميذ المعرضين للخطر هو زيادة معدل بقاء التلاميذ بمدارسهم وعدم التسرب منها أما برنامج المناطق ذات الأولوية فإنه يساعد المدارس والمجتمعات المختلفة على تحسين المشاركة التعليمية وعوائد التعليم للتلاميذ المحرومين بالمناطق الجغرافية المعزولة وقد أدى استخدام البرنامجين إلى ازدياد إعداد التلميذات من السكان اللاتي أكملن

تعليمهن. كي يؤدى إلى ارتفاع معدل الانتظام بالمدارس وزيادة مشاركتهن في الحياة المدرسية[١٣].

وتعد قضية العلاقة بين التعليم والتنمية من القضايا التي شغلت بال الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والتربية على السواء وربما لا ينبع هذا الاهتمام من رغبة في تحديد ملامح وأشكال وخطوط تلك العلاقة فحسب بل ربما ينبع أكثر من أهمية القضية في ذاتها وهناك ثمة علاقة لغوية تربط بين التربية والتنمية حيث تعنى التربية في اللغة العربية التنمية[١٤].

وتأكيدا على ما سبق إن نجحنا في إقناع أولياء الأمور بإرسال بناتهم للمدرسة هو فشلنا في الاحتفاظ بهن لحين انتهاء مرحلة التعليم الأساسي والتي تعتبر الحد الأدنى لإتقان مهارات القراءة والكتابة مما يعنى أن هناك مشكلة كبيرة وهى تسرب البنات من التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية ومن خلال العديد من الدراسات التي رصدت تلك الظاهرة وجدنا أن الأسباب كثيرة ولكن المفاجأة أن المدرسة هي التي تتصدر مقدمة الأسباب، وهو ما تؤكده نتائج الدراسات التي أجريت على عمالة الأطفال خاصة البنات الصغيرات والتي سببها الهروب من قسوة المدرسين أو المدرسة والاتجاه لممارسة مهنة أو حرفة قد يكون وقتها أطول مما يستغرقه اليوم الدراسي. والدراسة استهدفت التعرف على أسباب المشكلة من أصحابها فتم عمل لقاءات مع الأميات في بيوتهن وخرجت الدراسة بمجموعة من الأسباب كانت وراء التسرب أو هروب البنات من المدرسة وهى الأسباب المرتبطة بنظام التعليم وأحواله[١٥].

ولمواجهة تلك الأسباب المرتبطة بنظم التعليم أنشئ نظام للتعليم عن بعد بحيث تتوافر برامج للمتعلمين والمتعلمات من الصغار والكبار وبرامج لإعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة، وأنشىء معهد متخصص في

التعليم عن بعد وتوفير قياداته من المتخصصين في إعداد مواد التعلم وأساليبه ونظم الاتصال وأدوات التقييم الذاتي[١٦].

وتم توفير المباني المدرسية وتوفير المدارس ذات الفصل الواحد وتوفير برامج محو الأمية للإناث والاهتمام بعناصر الجودة في العملية التعليمية وتوفير برامج التعليم عن بعد[١٧].

ومن الآثار المترتبة على مشكلة التسرب ما يلي:

- أن التعليم الابتدائي في بلدنا يمثل الحد الأدنى اللازم للمواطنين وكذلك إن التسرب يشكل عبئاً غير مرغوب فيه على حالة البطالة لأن ظروف العمل في عصر العلم والتكنولوجيا في حاجة إلى القوى العاملة المدربة.
- أن المتسربين يحتلون رسميا أماكن في المدرسة الابتدائية.
- أن النتيجة النهائية للتسرب ينضم فيها المتسربون إلى جيش الأميين وتتضح لنا خطورة مشكلة التسرب بالنسبة لحجم الأميين إذا أخذنا في الاعتبار بعض الحقائق ويعد التسرب أيضاً في حد ذاته أحد العوامل التي تعوق ما تضعه الدولة من خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي يتطلب تنفيذها وجود مواطن تلقى حد أدنى من التعليم[١٨].

وعلاوة على ما سبق يمكن عرض دور الجمعيات الأهلية التي عملت على تفعيل مجانية التعليم وإلزاميته والعمل على الحد من المعوقات التي تحول دون ذلك:

- القيام بحملات توعية وتثقيف للآباء والأطفال.

- التأكيد على أهمية التعليم والتركيز على مرحلة ما قبل المدرسة.
- التأكيد على فكرة عدم التمييز بين الجنسين وذلك عن طريق إعداد الندوات والاتصال المباشر والتنسيق مع الجهات الإعلامية[١٩].

تأكيدا لذلك فإن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية تطالب بوضع تشريع يكفل الحق في توفير التعليم للمجتمع ومنع التسرب من التعليم الإلزامي، لأنهم يدركون أن الحكومة أخفقت في الوصول إلى جودة التعليم ومن ثم فإن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى الحفاظ على العملية التعليمية خاصة في المناطق التي لا تصل إليها الخدمات الحكومية، كما أن المنظمات غير الحكومية تعمل على إعداد المجتمعات والقيادات وتنمية المهارات الإدارية من أجل تحسين التعليم وتزودهم بالمواد المطلوبة لصيانة البنية التحتية المدرسية[٢٠].

وفى شرق أوربا ظهر قطاع المنظمات غير الحكومية ليقوم بعدة وظائف منها التمويل والتنفيذ وسد العجز فيما تقوم به الحكومة، ومنها العجز في العملية التعليمية ولقد حدث تحول رائع خلال ١٢ عام وأصبح هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال التعليم والحد من تسرب أفراد المجتمع من العملية التعليمية[٢١].

- إن الهدف الرئيسي لهذه المنظمات هو تطوير التعليم بالمدارس الحكومية القائمة في المناطق العشوائية المحرومة من خدمات التعليم. وتعمل المنظمات غير الحكومية على إنشاء مدارس خاصة تابعة لهذه المنظمات وتحث على ضرورة التعاون بين منظمات المجتمعات المدنية ومركز الأمومة والطفولة في مجال مكافحة الإدمان في المدارس ومنع البنات من التسرب من التعليم[٢٢].

- وتأكيدا على ذلك في الفترة من الحادي والعشرين إلى الرابع والعشرين من أبريل عقد مؤتمر عن دور المنظمات غير الحكومية في التعليم من اجل المواطنة الديموقراطية في وارشو (بولندا) وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو تبادل المشروعات الناجحة والممارسات الإبداعية في مجال المواطنة الديموقراطية وتعليم حقوق الإنسان. وقد اجتمعت أكثر من ١٢٠ منظمة غير حكومية وطنية ودولية في مجلس الشيوخ البولندي حيث مثلوا مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تعمل في مجال التعليم من اجل المواطنة الديمقراطية وتعليم حقوق الإنسان. وتضمن ذلك المنتدى الشباب الأوروبي، و منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر(٢٣).

- ومن المحتمل أن يستمر التسرب في المدارس بالإضافة إلى الجامعات أثناء عام ٢٠٠٧م دون توقف بسبب انتشار العنف، كما تؤكد إحدى الدراسات على أن العنف يؤدى إلى تسرب الفتيات من التعليم(٢٤).

وقد أجريت دراسات ميدانية عن أسباب التسرب لتلاميذ المستوى الأساسي داخل المجتمع المحلى ووضع خطط لمعالجة هذا التسرب بالتعاون مع المنظمات الحكومية الرسمية والبدء في تنفيذها في حدود إمكانيات وقدرات كل جمعية(٢٥).

وعلى هذا فقد ركزت منظمة اليونيسيف على أن التحاق الفتيات بالمدارس هو خيار استراتيجي يمكن أن يجذب جميع الأطفال إلى المدارس ويساعد في تنمية المجتمعات المحلية وقد قامت الأمم المتحدة بإمداد "٢٥"

دولة بالمساعدات وقد تم اختيار تلك الدول على أساس قلة معدل التحاق الفتيات بالتعليم (أقل من ٧٠%) أو عدد الفتيات غير الملتحقات بالمدارس (أكثر من مليون فتاة) أو الفجوة الملحوظة بين نسبة التحاق الفتيات بالمدارس وقد قامت بإنشاء مدارس قريبة من التلميذات وإعطائهن وجبات بالمدرسة واستخدام معلمات من الإناث وإيجاد مرجعين للفتيات المتسربات بتلك المدارس[٢٦].

والتقييم عملية لازمة وضرورية وهى عملية طبيعية يحتاج إليها كل شخص في حياته العامة والخاصة فكل منا يحتاج لأن يحاسب نفسه من آن لآخر يعرف أخطاءه فيتجنبها ويعرف أساليب سلوكه السوية فيقوى اتجاهاته فيها، وكذلك يحتاج إليه كل إنسان ويقصد بالتقييم تحديد القيمة الفعلية التي تصاحب الجهود والتي تبذل في النواحي التي تتعلق وظائف المؤسسة وأهدافها وبدون التقييم تعجز المؤسسة وأعضائها عن النمو والتقدم ومقابلة حاجات البيئة المتغيرة لذلك فالتقييم عملية أساسية وإجبارية وعلى كل مؤسسة وأخصائي أن يقوم بها للتمكن من الوصول إلى أغراض المؤسسة وتقييم الخدمات التي تحتاجها البيئة من جهة أخرى[٢٧].

وبعد الطرح السابق يسعى الباحث إلي تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الحد من تسرب الفتيات من التعليم .

أهمية الدراسة :

١- يعد تسرب الفتيات من التعليم من أكثر القضايا تأثيراً على زيادة معدل الأمية.

٢- إن الحد من تسرب الفتيات من التعليم يساهم في تحقيق البرامج التنموية بالمجتمع.

٣- يمكن من خلال هذه الدراسة وضع إطار تصوري لممارسة الخدمة الاجتماعية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

١- التعرف على طبيعة دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تسرب الفتيات من التعليم.

٢- الوقوف على مدى استفادة الفتيات من برامج التعليم في المنظمات غير الحكومية.

٣- التوصل إلى دور مقترح للأخصائي الاجتماعي لزيادة كفاءة وفاعلية أنشطة وبرامج هذه المنظمات.

تساؤلات الدراسة:

١- ما هو مدى كفاءة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تسرب الفتيات من التعليم؟

٢- ما هو مدى فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تسرب الفتيات من التعليم؟

٣- ما هو الإطار التصوري للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تسرب الفتيات من التعليم؟

مفاهيم الدراسة

أولا : مفهوم التقييم

يعد التقييم أحد الوسائل الهامة للوصول إلى نتائج صادقة مرتبطة بالأداء في البرامج الاجتماعية أو الممارسات الاقتصادية فهذه النتائج توضح طرق التخطيط وجودة الأداء ودرجة تحقيق الأهداف بكفاءة[٢٨].

ومن ثم فإن البحوث التقويمية تؤدى بغرض معين ألا وهو تقييم برامج العمل الاجتماعي ومشروعاته والتي تتواجد أساساً من أجل مواجهة المشكلات الاجتماعية العديدة التي تعانى منها المجتمعات المعاصرة سواء كانت متقدمه أم متخلفة، ومعظم هذه البرامج والمشروعات تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية على الصعيدين المحلى والدولي[٢٩].

وبذلك فان التقييم هو "تحديد القيمة الفعلية للجهود التي تبذل وقياس مدى قربها أو بعدها عن الهدف أو الأهداف المقصودة"[٣٠].

- أو هو عملية تقرير قيمة الشئ أو كميته بالنسبة لمعايير محدده أو قياس مدى التوافق بين فكرة أو عمل ما وبين القيم السائدة[٣١].
- وهو كذلك "الوقت اللازم لدراسة وقياس نتائج الأحداث التي تتم خلال أو أثناء التدخل لتنفيذ برنامج أو مشروع"[٣٢]، أو هو "الحكم على القيمة المحاسبة للأشياء وهو أداة تستخدم بعد وأثناء برنامج لمعرفة الآثار المباشرة الناتجة عن تنفيذه وذلك لإمكانية تلافى العيوب أثناء وضع البرنامج المستقبلي"[٣٣].

ويعرف التقييم كذلك بأنه هو "العملية التي تستهدف الوقوف على فعالية وكفاءة برامج التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية وغيرها من

الخدمات، ويستهدف التقييم التحقق من الإنجازات ومعدل نجاح الأهداف"، وكذلك التعرف على السلبيات أو المعوقات التي حالت دون تحقيق بعض الأهداف كما يعتبر التقييم وسيلة عملية للتعرف على مدى فعالية Effectiveness ومدى كفاءة efficiency وبالنسبة لأسلوب مواجهة وحل مشكلاتهم وتحقيق أهداف البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية كما يهمنا بالضرورة التعرف على رأى المستفيدين من الخدمات وتعتبر ذلك بمثابة التغذية العكسية Feed Back للخطط المستقبلية(٣٤).

المفهوم الإجرائي للتقييم

١- تحديد الأهداف التي حققتها المنظمات غير الحكومية موضوع الدراسة

٢- التعرف على العوامل التي ساعدت على تحقيق هذه المنظمات لأهدافها

٣- تحديد الصعوبات التي تواجه تلك المنظمات في تحقيق أهدافها

٤- الخروج بمقترحات تزيد من فعالية وكفاءة المنظمات غير الحكومية بما يضمن تحقيق أهدافها.

التقييم على أساس الفعالية والكفاءة:

الفعالية:

تعرف الفعالية على أنها" عملية قياس نتائج الإنجاز متضمنة تحديد الأولويات-الأبعاد-المستويات- وكذلك القرارات التي اتخذت والتي نفذت والقيم مقارنة بالمستويات الواجب تنفيذها"(٣٥).

وتعرف أيضاً بأنها "درجة تحقيق نسق اجتماعي لأهدافه"[٣٦]، أو هي كما يعرفها Katz, Kahn بأنها "قدرة المنظمة على تحقيق وظائفها والمتوقع منها في نطاق البيئة الخارجية"[٣٧].

أو هي "مدى تحقيق المنظمة لأهدافها والتي تعمل من أجلها والفعالية تتصل بخدمات الرعاية الاجتماعية ذاتها[٣٨].

الكفاءة:

حيث ترتبط الكفاءة بالأعمال الداخلية للمنظمة فلا يمكن أن تكون هذه الأعمال على الوجه الأمثل ما لم يتوافر في تلك المنظمات متطلبات تنظيمية تساعد المنظمة على تحقيق نتائج أفضل بأقل جهد ووقت وتكلفة وهذا ما يقصد به كفاءة المنظمة.

كما جاء تعريف الكفاءة على أنها "القدرة على تحقيق النتيجة المقصودة طبقاً لمعايير محدده مسبقاً وتزداد الكفاءة كلما أمكن تحقيق النتيجة تحقيق كاملاً"[٣٩].

أو هي "كفاءة النسق الداخلي للمنظمة الذي يتضح في قدرة المنظمة من خلال ما يتوافر لها من خصائص بنائية وتنظيمية جيده على الاستثمار الجيد للطاقات المتاحة من موارد وإمكانيات ومواد خام وطاقات بشرية وفنية لتحقيق المنظمة لأهدافها في شكل مخرجات جيده[٤٠].

ثانيا: مفهوم التسرب: Dropping out

يكاد يكون هناك اتفاق بين مختلف الدراسات وأدبيات التربية على أن التسرب يعنى انقطاع التلميذ عن الحضور إلى المدرسة بصفة دائمة قبل أن يختار بنجاح المرحلة التعليمية المقيد بها. وقد يتخذ التسرب أشكالاً

عديدة فهناك مثلاً تسرب التلاميذ قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية وتسربهم قبل استكمالها فالأول يمكن أن نقيس على ضوءه قدرة التعليم على مواجهة مطالب المجتمع منه واستيعاب الملزمين أما التسرب أثناء الدراسة فيمكن أن يتضح من مقارنة أعداد المتقدمين للالتحاق والحاضرين وبخاصة في نهاية المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي(٤١).

كما أن تسرب ما قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية قد يكون إرادياً نتيجة أسباب اقتصادية أو اجتماعية لأولياء الأمور، وترتبط بهم شخصياً غير مبالين بما لهذا التسرب من آثار قومية أو غيرها أولا إرادى بسبب عدم الاعتبارات الخارجية عن إرادة ولى الأمر الذى قد يكون لديه الرغبة فى إلحاق الطفل للمدرسة ولكنه لا يجد مكاناً بها.

ويميز البعض أحياناً بين نوعين من التسرب أثناء الدراسة : التسرب المؤقت الذى يحدث بشكل يومى متكرر وما يلبس أن يتحول إلى انقطاع تدريجى ثم انقطاع مستمر والتسرب الدائم بمعنى هجر التلميذ للدراسة كلية.

ويعرف التسرب كذلك بأنه "انقطاع التلاميذ عن المدرسة الابتدائية انقطاعاً جزئياً أو نهائياً بالشكل الذى لا يستطيع معه التلاميذ المتسربين أن ينهوا دراساتهم بنجاح يحقق الأهداف الموضوعة للتعليم الابتدائي(٤٢).

كما يعرف بأنه هو "انقطاع التلميذ عن الدراسة وعدم العودة إليها مره ثانية وبذلك فإن التسرب يمثل فاقداً فى التعليم هذا أيضاً يمثل مشكلة لا يعانى منها قطاع التعليم فحسب بل أنها فى حاجة إلى جهد اقتصادى واجتماعى ثقافى وتربوى وهو يمثل ضياعاً تمتد أبعاده فى العملية التعليمية والتربوية ويكون سبباً من نفقات ضائعة دون مقابل(٤٣).

ويعرف التسرب أيضا بأنه :

هو "انقطاع التلاميذ عن الدراسة مما يترتب عليه ضياع له أبعاده المتعددة فى النظام التعليمى" (٤٤).

تعريف إجرائى للتسرب :

١- انقطاع التلميذ عن المدرسة انقطاع جزئى أو نهائى .

٢- التسرب يمثل فاقداً فى التعليم ولا يعانى منه قطاع التعليم فقط .

٣- يترتب عليه ضياع أبعاد متعددة فى النظام التعليمى .

٤- يمثل التسرب مشكلة لا يعانى منها قطاع التعليم فحسب بل أنها فى حاجة إلى جهد اقتصادى واجتماعى وثقافى وتربوى .

٥- التسرب سبباً فى نفقات ضائعة دون مقابل .

ثالثاً : مفهوم المنظمات غير الحكومية :

تتعدد المفاهيم التى تعبر عن هذا القطاع ويمتد التنوع بل التداخل بإطلاق كلمة مؤسسة أو جمعية، قطاع أهلى أو غير حكومى أو القطاع الثالث Third sector وما إلى ذلك.

ويتحدد مفهوم القطاع الأهلى ومنظماته فى المفاهيم العربية كما هو الحال فى المفهوم الغربى ما بين قطاع الدولة ومؤسساته من جانب والقطاع الخاص الهادف للربح من جانب آخر ووفقاً لذلك يتكون القطاع الأهلى أو القطاع الثالث من مجموعة من المنظمات غير الهادفة للربح والتى تنشط فى مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات والتنمية المحلية ويلاحظ أن مصطلح القطاع غير الهادف للربح أو مصطلح القطاع الثالث مصطلحات غير شائعة الاستخدام إلا فى بعض الأدبيات والمحافل العلمية وفى أغلب الحالات يتم التعبير عن هذا القطاع بمصطلح "القطاع الأهلى"

وهى كلمة تشير معانيها فى اللغة العربية إلى الارتباط بالأهالى والمجتمع والسكان ومن ثم فهى تعكس علاقة التفاعل بين هذا القطاع ومنظماته من جانب ومبادرات المجتمع التطوعية من جانب آخر[٤٥].

وبالنسبة لمصطلح المؤسسة فيشير محمد نبيل جامع إلى أنها تعتبر فى معناها الأصيل نظاماً مركباً من الأحكام والمعايير واللوائح والتنظيمات والتعليمات المبنية على نظام عقدى تترجمه هذه المعايير التى تتجسد فى المنظمات الاجتماعية والتى تتطلب بدورها موارد مادية وبشرية نستخدمها كوقود يحرك آلياتها التنظيمية حتى تحقق الأهداف التعليمية وبذلك يتضح أن مصطلح المؤسسة يتميز بوجود اللوائح التى تحكم العمل بها فى إطار نظام مركب[٤٦] وقد يختلف الأمر مع مصطلح الجمعية من حيث عدم صرامة الأحكام والقوانين واللوائح بنفس الدرجة مع مصطلح المؤسسة وما يبرز هذا ما توضحه إحدى الدراسات المهتمة بهذا المجال حيث نقصد بالجمعيات غير الحكومية أو الأهلية تلك الجمعيات التى تنشأ أساساً من خلال مبادرات فردية أو مجموعة من الأفراد للقيام بجهود غالباً ما تكون تطوعية فى مجال أو أكثر من المجالات التى يرى هؤلاء الأفراد إنها ضرورية لمسانده الجهود الحكومية[٤٧].

ويميز أحد التقارير الدولية بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية حيث يعرف الأولى بأنها "منظمات تطوعية تعمل مع آخرين وكثيراً جداً تعمل لصالح آخرين وتنص أعمالها وأنشطتها على قضايا وأفراد خارج نطاق موظفيها وأعضائها". بينما المنظمات الشعبية "منظمات ديمقراطية تمثل مصالح أعضائها وتخضع للمساءلة منهم وهى منظمات شكلها أناس يعرف كل منهم الآخر أو يتقاسمون تجربة مشتركة[٤٨].

ويمكن تعريف المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organization بأنها: "منظمات تطوعية خاصة تتبنى أهدافاً متنوعة وقد تنشط فى مجال واحد "رعاية المعاقين مثلاً" أو فى عدة مجالات "الطفولة، التعليم، البيئة" ولا يستهدف نشاطها الحصول على الربح.

وقد حددت المادة (١) من مشروع القانون المصاغ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٨ والخاص بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية أنه "تعتبر جمعية فى تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا يقل عددهم عن عشرين شخصاً [٤٩].

تعريف إجرائى للمنظمات غير الحكومية:

١. منظمات غير هادفة للربح.
٢. تقوم بتقديم خدمات مباشرة للمجتمع المحلى.
٣. منظمات ينشائها الأفراد نتيجة إيمانهم بالأهداف التى تسعى إلى تحقيقها.
٤. تتسم بالمرونة فى تحقيق أهدافها وتمثل عوناً للمنظمات الحكومية.
٥. تقدم خدماتها وفقاً لاحتياجات الأهالى.
٦. تنشأ تلك الجمعيات من خلال مبادرات فردية أو مجموعة من الأفراد.
٧. منظمات تطوعية قد تنشط فى مجال واحد أو فى عدة مجالات.

البناء النظرى للدراسة :

يعد التعليم أساس تستطيع البلدان النامية أن تبنى عليه مستقبلاً أكثر إنتاجية ومع ذلك فإن معدل زيادة الانتظام فى المدارس الأساسية فى بلدان عديدة قد تباطأ فى عقد الثمانينات وفى بعض البلدان النامية انخفضت الأعداد الحقيقية عما كانت عليه فى السبعينات فلقد كان للأزمة الاقتصادية بهذه البلدان أثر مزدوج فلقد انخفضت الموارد المخصصة للتعليم ومن ثم هبط مستوى المدارس من حيث التجهيزات والمدرسين حتى عادت غير قادرة على الاحتفاظ بتلاسيذها وهناك العديد من أطفال الدول النامية تركوا المدرسة أو لم يسجلوا فيها لاضطرارهم إلى العمل لدعم دخل الأسرة.

وتشير الإحصاءات الخاصة بالتعليم فى العالم الثالث إلى أن عدد الأطفال المسجلين فى المدارس الابتدائية يبلغ حالياً (٦٠٠) مليون طفل على الرغم من أن النطاق العمرى المقرر للتعليم الابتدائى هو فى العادة من ٦ إلى ١١ سنة فإن ربع الطلاب المسجلين فى المدارس الابتدائية فى معظم البلدان النامية هم صغر بسنتين أو أكبر بسنتين(٥٠).

ويواجه العالم الآن حقائق مذهله وهى أن واحدا من كل طفلين فى البلدان النامية اليوم لا ينعم بفوائد التعليم الأساسى الكامل وأن ثلاثة من كل عشرة بالغين وستا من كل عشر نساء لا يلمون بالقراءة والكتابة (٥١).

أهمية مشاركة الجهود غير الحكومية فى دعم التعليم :

إن التأكيد على أهمية التعليم مسأله لم تعد اليوم محل جدل فى أى منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هى التعليم وأن كل الدول التى تقدمت

كان ذلك من بوابة التعليم ويكفى الإشارة إلى أن الرئيس (كلينتون) فى برنامجه الانتحابى قد أعتمد على نقد سياسة من سبقوه فى التعليم[٥٢].

وفى مصر لم يقل الاهتمام بالتعليم والشعور بضرورته عن الدول الخارجية ويؤكد ذلك ما جاء بخطاب السيد رئيس الجمهورية فى قوله "إن مجتمع الغد لن ينهض به سوى إنسان الغد الذى يعتبر التعليم ضرورة حياة [٥٣].

وقد عكست ميزانية التعليم فى مصر مدى الاهتمام بالتعليم وأهميته حيث أصبحت ميزانية التعليم ما قبل الجامعى ما يقرب من عشرة مليارات جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧ بعد أن كانت ٢,٣ مليار تقريباً وعلى الرغم مما سبق من أهمية التعليم على المستوى العالمى والمحلى وزيادة ميزانيته فى الأعوام الأخيرة إلا أن التعليم فى مصر لا يزال يعانى من العديد من المشاكل يؤكد ذلك ما جاء بأحد التقارير الدولية بأن نسبة الالتحاق الصافية بالمدارس الابتدائية عام١٩٩٣/١٩٩٧ تبلغ٨٣% بالنسبة للذكور و٧٢% بالنسبة للإناث[٥٤].

أهمية تعليم المرأة:

من المذكور أن التنمية تعتمد على جهود الأفراد ومبادراتهم وقدراتهم على التكيف والاستنباط بما يتلاءم مع متغيرات الحياة التى يعيشونها ولم تنجح أمه من الأمم فى تطوير وسائل حياتها إلا عندما فرضت ظروف وجودها وتطورها الاقتصادى والاجتماعى أسلوباً للتعامل الاجتماعى السياسى يمكن كل فرد من استغلال طاقاته الكامنة إلى أبعد الحدود فعملية التنمية فى جوهرها انعكاس لتوجيهات الإنسان وجهوده لذلك فإن كيفية تنشئة هذا الإنسان وتنمية قدراته يجب أن تحتل المقام الأول فى استراتيجية التنمية والمجتمع الذى لا

يستطيع تنمية الإنسان فيه غير قادر فى نهاية الأمر على تنمية اى شئ أخر[٥٥].

وفى مصر أوضحت إحدى الدراسات فى احد أحياء القاهرة التى تنتشر فيها العمالة النسائية (حى الويلى) إن خصوبة المرأة غير العاملة وغير المتعلمة أكبر من ضعف خصوبة المرأة العاملة المتعلمة (٥,٧) طفل مقابل (٢,٥) طفل. وإن كان أثر التعليم فى هذه الدراسة أقوى من أثر العمل على الخصوبة[٥٦].

مشكلة التسرب من التعليم الأساسى :

تعد مشكلة التسرب من التعليم من أهم المشكلات فى الدول النامية بصفة عامة وفى الدول العربية ومن بينها مصر بصفة خاصة كما تعد أحد أهم معوقات تعميم التعليم الابتدائى للجميع إذ تشير تقارير اليونسكو ومكتب التربية الأولى بجنيف والبنك الدولى إلى أن نسب إعادة الدراسة فى العالم النامى تتراوح بين ثلث إلى نصف عدد التلاميذ فى الصف الأول الابتدائى وربع عدد التلاميذ فى الصفوف اللاحقه[٥٧].

وهذا يعنى إنه إذا كان التلميذ ينهى المرحلة الابتدائية فى الدول المتقدمة فى خمس أو ست سنوات فإنه فى الدول النامية بحاجة إلى ٨-١٠ سنوات فى المتوسط لينهى هذه المرحلة والتسرب من أكثر المشكلات شيوعاً لدى التلاميذ وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية ويزداد فى المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية وبين الإناث مقارنه بالذكور[٥٨].

مظاهر مشكلة التسرب وأبعادها المختلفة :

لقد تبين من الدراسات والبحوث التى أجريت أن مشكلة التسرب لها مظاهر وأبعاد مختلفة يمكن أن نحدد بعضها فيما يلى:

١- أن ظاهرة التسرب من الظواهر التى تواجهها المدرسة الابتدائية بصوره أكثر وضوحا فى القرى عنها فى المدن.

٢- تبرز هذه الظاهرة فى الأحياء الشعبية من المدن التى يتسم سكانها بقلة الدخل والتخلف الاجتماعى وتختفى أو تكاد فى الأحياء المتطورة والمرتفعة الدخل.

٣- وهى أكثر ظهوراً فى القرى البعيدة عن مواقع المدارس وبصفة خاصة القرى النائية.

٤- كما أنها أكثر وضوحاً بالنسبة للبنات عنها بالنسبة للبنين وعلى الأخص فى الريف وبين الأوساط محدودة الوعى التعليمى.

وتتمثل أبعاد هذه المشكلة فى كثير من جوانب العملية التعليمية التى تنعكس أثارها على الأهداف العامة للمجتمع وكذلك على الأهداف الخاصة للمدرسة الابتدائية[٥٩].

الغياب والتسرب :

تمثل ظاهرة التسرب في التعليم بصفة عامة مشكلة خطيرة تسبب خللا في النظام التعليمي وتسبب ضياعا لرأس المال وإهدار للاستثمار البشرى بجانب الفاقد الاجتماعي والاقتصادي المتراكم عاما وراء آخر.

وهناك علاقة واضحة بين الغياب والتسرب حيث نجد أن الغياب المتقطع يعتبر أساسا للغياب المستمر والذي يؤدى إلى التسرب ففي بداية

التسرب يبدأ التلميذ والانقطاع على فترات دون سبب هام أو عذر مقبول ومع توافر ظروف معينه أيضاً كعدم انتباه الأسرة ورعايتها وعدم وجود التعاون الكافي بين المدرسة والأسرة فيبدأ التلميذ في الانقطاع المستمر على فترات وهذا الانقطاع إنما يؤثر بشكل مباشر على مستواه الدراسي وينتج من ذلك عدم قدرته على مسايرة زملائه والإحساس بعجزه عن متابعة دروسه فيلجأ إلى الانقطاع المستمر خاصة إذا لم يجد من يساعده ويهتم بدراسته سواء في المدرسة أو الأسرة ويعتبر التسرب أخر مرحلة في غياب التلميذ إذا لم يقوم والتسرب يلجأ إليه التلميذ حيث يجد أنه لا مفر ولا حل غيره لمشكلته فيبدأ في الانقطاع المستمر والذي يؤدى بدوره نحو رسوب التلميذ(٦٠).

حجم المشكلة فى مصر:

١- في الماضي :

ترجع الصعوبات في تقدير حجم المشكلة الى ظروف الهجرة التي قد تتم أثناء العام الدراسي وفى أوقات مختلفة، هذا فضلاً عن نقل بعض الفصول. وهناك أطفالا لا يعتبرون متسربين فعلاً لأنهم يلتحقون بالمعاهد الأزهرية بعد أن يكونوا قد سجلوا أسماءهم في مدارس التعليم العام، وثمة حقيقية مؤكده أن بعض المدارس تمنع التلاميذ فى الصف السادس من دخول امتحان الشهادة الابتدائية حوفاً من أضعاف نتائجها مما يسبب تسربا إجبارياً للتلاميذ(٦١).

٢- بعد سنة ١٩٥٢ :

ولقد تطور التعليم فى المجتمع المصرى بشكل سريع بعد ١٩٥٢ أو خاصة فى فترة الستينات وانعكس هذا التطور فى زيادة عدد المدارس والمدرسين وزيادة عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس ورغم هذا التطور السريع إلا أن المدارس غير قادرة على استيعاب الذكور والإناث فى سن الالتزام ففى عام ١٩٧٥/١٩٧٦، بلغت نسبة الاستيعاب على هذا النحو ٧٩,٨% ومن الإناث ٥٦%حقيقة أن القصور فى عدد المدارس الابتدائية يفسر جانباً من انخفاض نسب الاستيعاب على هذا النحو ولكن المشكلة أكبر من التعليم الابتدائي سواء بعدم الذهاب إلى المدرسة أصلاً أو الذهاب إليها لفترة من الانقطاع عنها بعد ذلك(٦٢)

٣- أما الوضع الراهن لظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي في مصر :

تعتبر ظاهرة التسرب مشكلة بارزه في التعليم الابتدائي في مصر وقد بدأت تتفتح معالم هذه الظاهرة منذ أن أخذت مصر فى تعميم التعليم الابتدائي حيث اتجهت إلى التوسع الكمى على حساب نوعية التعليم وما صاحبه من ترك التلاميذ للدراسة أو عدم مواصلة التلميذ دراسته. وفى الواقع أن هناك عدة عوامل مسئوله عن الوضع الراهن لظاهره التسرب من التعليم الابتدائي ومنها العوامل الداخلية التى ترجع إلى نظام التعليم وما يجرى داخله من عمليات خاصة وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

١- عدم ملاءمة موقع المدرسة الابتدائية لبعض التلاميذ ويظهر هذا العامل بوضوح فى المناطق النائية وفى الريف حيث تكون المدرسة بعيدة عن موطن الإقامة ولا تتوفر وسائل المواصلات اللازمة لنقل التلاميذ من مواطن إقامتهم

٢- مناهج التعليم الابتدائي وطرق تدريبها: حيث تفتقر المناهج إلى التسويق ولا تتكيف مع احتياجات البيئة الريفية بصفة خاصة لأن المناهج موحدة بين الريف والحضر وبالتالي تزداد نسبة التسرب فى هذا التعليم.

٣- تنوع مؤهلات معلمي الابتدائي فضلاً عن أن بعضهم غير مؤهلاً تربوياً الأمر الذي يؤول إلى انخفاض مستوى التعليم الابتدائي.

٤- الرسوب يعتبر من العوامل المسببة لظاهرة التسرب حيث يعتبر رسوب التلاميذ في البيئات الريفية من الأسباب الرئيسية التي تعضد ميل الآباء إلى منع أبنائهم من مواصلة الدراسة.

٥- نقص الخدمات المدرسية.

أما العوامل الخارجية المسئولة عن ظاهرة التسرب فيقصد بها كل ما يتصل بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأسر التلاميذ ونذكر منها:

١- قلة دخل بعض الآباء مما يدفعهم إلى تشغيل أبناءهم قبل إستكمالهم للتعليم.

٢- بعض العادات والتقاليد السائدة من البيئات الريفية وتلك العادات والتقاليد تمنع الفتاة من التعليم خوفاً من اختلاطها بالبنين.

٣- درجة ثقافة الأسرة [٦٣].

أنواع التسرب:

أن معنى التسرب وأن اختلف وتباين من فهم لآخر إلا أنه فى كل الأحوال يشير إلى انقطاع التلميذ عن الدراسة في مرحلة دراسية معينه وبناء على ذلك فانه يمكن عرض أنواع التسرب فيما يلي:

أولاً : تسرب الأطفال من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية :

أن هذا النوع من التسرب يرتبط بمدى قدرة التعليم على مواجهة مطالب المجتمع واستيعاب جميع الملزمين وضمان فرص التعليم لكل من هم فى سن التعليم الابتدائي ٦-١٢ وهذا النوع واضح فى جميع البلاد العربية والذى تأكد فى الدراسات التى اعتمدت على إحصاءات أعوام مختلفة منذ ٦٦، لسنة ١٩٦٧ وإلى الآن.

ثانياً : تسرب التلاميذ من المدرسة قبل وصولهم إلى نهاية المرحلة :

وهذا النوع من التسرب يتطابق مع مفهوم التسرب الذى يعنى انقطاع التلميذ عن المدرسة فى مرحلة معينة وهو أكثر الأنواع انتشاراً لعل هذا يشير إلى العلاقة الوثيقة بين التسرب والرسوب أي أن رسوب التلميذ فى نهاية المرحلة يدفعه إلى التسرب. ولهذه العلاقة أثر كبير فى الهدر الذى يصيب الطلاب فى أثناء المراحل التعليمية المختلفة وخاصة أثناء المرحلة الابتدائية.

ثالثاً : التسرب المرحلى:

ونعنى به التسرب فى نهاية كل مرحلة من المراحل التعليمية سواء الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية إلا أنها أكثر انتشاراً وظهوراً فى مستوى التعليم الابتدائى حيث تظهر صورتين هما:

١-التلاميذ الذين لا يتقدمون لامتحانات الشهادة الدراسية الابتدائية

٢- التلاميذ الذين يتقدمون لامتحانات شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ولكنهم يرسبون فى هذا الامتحانات[٦٤].

التسرب وعلاقته بالظروف الأسرية :

نتناول تحت هذا العنوان نتائج الدراسات المتصلة بالتسرب وعلاقتها بتغيرات الظروف الأسرية مثل حجم الأسرة، وفاة أحد الأبوين، والطلاق وما يترتب به من تفكك الأسرة، الجو الأسرى عموما، شخصية الوالدين. ورغم التأثير والتأثر المتبادلين بين هذه المجموعة من المتغيرات ومجموعة المتغيرات السابقة المتصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السوية، إلا أن هذه المجموعة طبيعتها مميزة أيضا من حيث إنها تركز أساساً على الجوانب الانفعالية والسلوكية فى الأسرة. والأسرة توفر ذلك الجو الطبيعى الذى يسير فى إشباع حاجات التلميذ المادية والنفسية، أو أنها تقسم بالتفكك أو الصراع أو الحرمان مما يتكون له انعكاسات نفسية سالبه على نمو شخصية التلميذ إلى مستويات أعلى من النضج وهذه العوامل قد ترتبط بالفعل بالمستوى الاقتصادي لأفرادها بمعالجات مستقلة.

- التسرب وعلاقته بالشخصية :

أثبتت كثيراً من الدراسات وجود ارتباط واضح بين بعض السمات الصحية للتلميذ وبين التسرب من التعليم وتتصل هذه العوامل أساساً بالنواحي الوجدانية وبالتكيف النفسي والاجتماعي للتلميذ كما تتصل باتجاهاته وسلوكياته ونحن نتوقع أن هذه العوامل الشخصية قد تكون ذات قيمة كبيره في تفسير السبب في أن بعض التلاميذ قد لا يتسربون من التعليم رغم وجود ظروف اقتصادية وأسرية تؤدى إلى تسرب غيرهن ومن الواضح هنا أيضاً إننا بحاجة إلى نظرية أشمل تأخذ هذه العوامل في اعتبارها على أساس التفاعل بينها وليس على أساس مشدها كما لو كانت لا توجد علاقات فيها على الوجه الذي نلاحظه في الدراسات الحالية لموضوع التسرب[٦٥].

أسباب التسرب:

أجريت دراسات كثيرة على التسرب ولكن تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول من أظهر للبحوث الحديثة عن التسرب حيث تم نشرها عام ١٩٦٤ فأظهرت أن هناك عدة أسباب للتسرب العام.

أ- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

تتمثل هذه الأسباب في الآتي:

١- تخلف الأسرة الاقتصادي: عجز الآباء عن دفع الرسوم وتمثل الكتب والملابس .

٢- الأعمال التي يكلف بها الأبناء والبنات خارج المدرسة: مما لا يتيح لهم فرصة المذاكرة والدراسة بالمنزل.

٣-المهنة: الدراسات التي أجريت على أن الذين يعملون في التجارة والوظائف هم أكثر اهتماماً بتكملة دراسات أولادهم من الذين يشتغلون بالزراعة والحرف.

٤-مستوى التعليم والأسرة: وهذا السبب يتعلق بإدراك الوالدين لأهمية التعليم الذي يتعلق هو الآخر بمستواه الثقافي والتربوي.

٥- الزواج المبكر: يختص بهذا الجانب الإناث أكثر من الذكور حيث أن كثيراً من الفتيات، خصوصاً فى التعليم المتوسط ونتيجة للخطوبة أو الزواج المبكر تنتشر هذه الظاهرة بصورة أكبر في القرى.

٦- عدم مبالاة الوالدين: هناك بعض الأباء لا يبالون إذا ما حرم أبنائهم من التعليم نتيجة لعدم دخولهم المدارس أو التسرب ويرجع سبب ذلك إلى فقد الوالدين أو انخفاض المستوى الثقافي عندهم.

٧- معارضة الآباء: فى متابعة بناتهم خصوصاً الصغار منهم مجلس الأمناء هم فى مرحلة التعليم المتوسط.

ب- أسباب تربوية:

١-التسرب:ويعتبر من أهم أسباب التسرب الرئيسية حيث أن متوسطه التى يبقي فيها المتسربون فى الصف أطول من الفترة التى يقضوها فيه .

٢- عدم وجود علاقة بن النظام التربوى وحاجات البيئة الاقتصادية هناك من التلاميذ ممن يتركون التعليم قبل الأمان بتوصية من أسرهم تستفيد منهم فى العمل ولهذا يجب أن يعمل المسئولون عن تكييف النظام لكى يتسنى لأول مساعدة أسرهم أثناء تكليفهم وتعليمهم.

٣- سياسة القبول: قد يتأخر بعض التلاميذ فى دخول الصف الأول خلال السنة الدراسية مما يضيع عليه فرصة الدراسة فى هذه السنة وبالتالي يتأخر عن زملاءه الذين سبقوه بالدخول من أول السنة مما يؤدى إلى رسوبه رغم أن التلاميذ مثل هذه الحالة يعدون من الراسبين مع أنهم ليسوا كذلك حيث أنهم لم يدرسوا إلا فترة قليلة من الزمن.

٤-صور البيئة المهنية: البيئة المدرسية لها دورها الفعال مع التلاميذ فى الدراسة سببت لهن كراهية بعض المدرسين وكراهية المدرسة.

جـ-أسباب متنوعة:

١-موت الأبويين أو أحدهما أو اضطرار الولد لتحمل مسئولية العائلة

٢-مرض التلميذ أو العوائق الجسمية التي تصيبه أو عدم رضائه عن المدرسة أو مشاكل اجتماعية أو عاطفية.

٣- عدم التوافق والانسجام فى الاعمال بين التلاميذ حيث يصبح الكبار والصغار من صفاً واحد هما يثير الكبار لترك المدرسة.

٤-الخلافات العائلية[٦٦].

د- أسباب تتعلق بإدارة التنظيم والعمل:

١- قصور الإشراف على عملية حضور التلاميذ وانتظامهم فى الدراسة

٢- بُعد المدارس عن إقامة الأطفال

٣- ندرة أو عدم كتابة رسائل الانتقال وعدم توافر إمكانيات إيواء الأطفال الذين يقيمون بعيداً عن المدرسة.

٤-عدم توافر موارد البيئة مع فرص العمل وظروف المعيشة في كل منطقة.

٥- قسوة المعلمين وضيقهم من العمل في المناطق الريفية.

٦- نقص الكتب والتجهيزات المدرسية

٧-عدم توافر الكهرباء والمياه النقية ونقص الإجراءات الصحية والعلاجية

٨- قدم المبانى المدرسية وعدم صلاحيتها ونقص التغذية[٦٧].

المعوقات التى تقف أمام تعليم الفتاه

أ- المعوقات الاجتماعية:

١- قلة وعى الأسرة بأهمية تعليم البنات وانعكاسها الإيجابي على الأسرة والمجتمع مع الاهتمام فى المقابل بتعليم الابن.

٢- الزواج المبكر والنظرة التقليدية للمرأة وتعليمها وعملها ودورها فى المجتمع معرضة الأهالي على تعليم البنات في مدارس مختلفة وبعيده عن المنزل وبخاصة إذا كان المدرسون فيها من الرجال.

٣- لابد للتعليم من إضافة دور للأسرة في المناطق الريفية نظراً لبعد المناهج عن البيئة

ب-المعوقات الاقتصادية

١- الفقر وزيادة الحاجة إلى عمل الأطفال لزيادة دخل الأسرة

٢- توقف حصول الفتيات على المعوقات الفنية التي كانت تمنح للأسرة وتشجيعاً لاستمرار تعليم الفتاة مما يؤدى إلى سحب الفتيات من المدرسة والزواج بهن.

٣- الهجرة من الريف إلى المدينة يزيد من تسرب الأطفال من المدارس ولا سيما البنات

جـ- المعوقات الأخرى:

١- وتتمثل هذه المعوقات في البيئة المدرسية والمناهج والمعلم وانخفاض عدد المدارس الخاصة بالبنات إذ وصلت نسبة التسرب الدراسية المختلفة في الريف إلى حوالي ٨٥%، وفي الحضر ٦٠%.

٢- تأخير وصول المستلزمات الدراسية والتعليم كالأبعاد في المناهج والوسائل والتعليم

٣- ارتفاع التعليم القائم عن التدريب والاكتفاء بالتعليم الثانوي مع إهمال التعليم الفني والمهني للبنات إذا بلغ عدد المهارات للتعليم الثانوي الفني ٤٠٧ طالبه .

إزالة معوقات تعليم الفتيات:

هناك العديد من العوامل التي تعوق تعليم الفتيات، لعل من أهمها وأخطرها العامل الاقتصادي بحديه :

١- الحد الأول وهو عدم القدرة على الأنفاق على التعليم

٢- الحد الثاني وهو الحاجة إلى الدخل على الإنفاق على التعليم

ويتطلب التغلب على هذا العامل وضع سياسات تشترك فيها وزارة التربية والتعليم، وقطاعات الإنتاج وقيادات المجتمع المحلى على اختلاف أنواعها، وتهدف هذه السياسات إلى توفير التغذية المدرسية لهذه الفئة، وتزويدهن بالزى المدرسي، وتوفير الرسوم المدرسية والاشتراك مع مؤسسات الإنتاج.

ومن العوامل التى تعوق تعليم الفتيات بعض العادات والمفاهيم الاجتماعية فى بعض البيئات مثل عدم خروج البنت بعد البلوغ أو عدم اختلاطها مع الذكور أو تزويجها فى سن مبكره وهذه العادات والمفاهيم تحتاج إلى تعاون أهل الدين والإعلام مع أهل التعليم فى تغيرها، كما تحتاج إلى إنشاء مدارس خاصة لتعليم الفتيات فى هذه البيئات(٦٨).

ومن العوامل التى تؤدى إلى تسرب البنات من العملية التعليمية وفشلها فى التعليم ورسوبهم مما يدفع الاباء إلى تفضيل بقاءهن فى البيت أو دفعهن إلى العمل بدلاً من الدراسة ويرجع هنا السبب على بعد المعدات التعليمية ومضمون الكتب الدراسية متنوعة تلبى احتياجات البيئات المختلفة وتتفق جميعاً في الوصول إلى المستويات التعليمية المطلوبة كما قد يرجع

إلى قصور في طرق التدريس أو أدوات التقييم وأداء المعلم وهو ما يحتاج إلى تطوير لإعداد المعلم[٦٩].

أسباب أخرى للتسرب:

تتعدد أسباب تسرب التلاميذ من التعليم الأساسي ما بين أسباب عامة تنطبق على جميع التلاميذ (ذكوراً أو إناثاً) وأسباب متخصصة تنطبق على التلاميذ الإناث فقط، تتعلق بوضع الطفلة بصفة خاصة والمرأة بصفة عامة في مصر والكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث والذي له الكثير من الآثار السلبية التي يعرضها البحث فيما يلي:

أسباب عامة وتتمثل فيما يلي:

أسباب اقتصادية:

تلعب الأوضاع الاقتصادية للأفراد بل وللشعوب دورها في تمكين الإنسان من الحصول على كل ما يرتضيه لنفسه ومن ذلك التعليم، ولا شك أنه كلما ضعفت الإمكانيات المادة ضعفت معها تحقيق الرغبات، ويظهر ذلك واضحاً في نتائج الاستبيانات التي أعدت من أجل التعرف على أسباب التسرب بل والاستيعاب جميعاً.

ويهمنا أن نذكر هنا أن ضعف الإمكانيات الاقتصادية للأسرة من شأنه أن يجعل رب الأسرة يسرع في الإفادة من جهود أبنائه بتشغيلهم قبل انتهائهم من الدراسة أو تزويجهم في سن مبكر، تخلصاً من احتياجاتهم المعيشية أو رغبة في زيادة دخل الأسرة أو الاستعانة بهم في إنجاز أعمال الآباء بدلاً من تأجير عمال. هذا من جانب- ومن جانب آخر فإن الأوضاع الاقتصادية للدول ذاتها تسهم إسهاماً كاملاً في المساعدة على التسرب بين

أبناء ذوى الدخول المحدودة، ذلك لأن إمكانيات مثل تلك الدول لا تساعد على توفير وتغطية مطالب شعوبها تعويضاً عن خدمات أبنائها، ويظل ذلك واضحاً في المجال التعليمي، ومما لا شك فيه أن وزيادة النمو السكاني بين شعوب الدول ذات الإمكانيات الاقتصادية المحددة يسهم إسهاما مباشراً في خفض اقتصاديات تلك البلاد خاصة إذا كانت مواردها وإنتاجياتها غير كافية.

أسباب اجتماعية:

ومن أبرزها، إلى جانب كثرة الأبناء في الأسرة الواحدة مع ضعف الاقتصاديات، التفكك الأسرى بسبب انفصال الأم عن الأب أو وفاة أحدهما، والعادات والتقاليد التي تلعب دورها في تزويج البنت مبكراً، وعدم الاهتمام بتعليمها خوفا عليها من الانحراف ومنها أيضاً الضعف الثقافي للأسرة، والنزعة إلى الهجرة والتنقل من مكان إلى آخر ... مثل البدو.

أسباب تعليمية:

ومن هذه الأسباب والعوامل ما يرتبط بالمدارس ذاتها (التلميذ)، أو ما يتعلق بالمدرس والمدرسة. وعلى كل حال فهناك العوامل النفسية والصحية التي لها أثرها على قدرة الطالب التحصيلية، خاصة إذا وضع بين زملاء في غير مستواه مما يؤدى إلى إحباط، وعدم القدرة على التكيف مع بيئته المدرسية وبالتالي يفضل التسرب.

ولقد أثبتت الدراسة التي أجرتها وزارة التعليم في محافظة الدقهلية (والتي سبق ذكرها لاحقاً) أن أغلب المتسربين كانوا من ضعاف التحصيل وغير المتكافئين مع زملائهم في فصولهم، كذلك كان من بين هؤلاء كلما ارتفت مستوى التغذية المدرسية، وانتشرت قلت نسبة التسرب وزاد

التحصيل. إلى جانب هذا، فإن كثيراً من الأبنية المدرسية لا تزال غير ملائمة في كثير من البقاع[٧٠].

مشكلة تسرب الإناث من التعليم الأساسي:

توضع الطفلة اليوم في كثير من البلدان خاصة فى دول العالم النامى ومن بينها مصر في أدنى مركز للطفل وتتمتع بأقل مما يتمتع به الطفل من حقوق وفرص ومزايا إذ تعطى له الأولوية في موارد الأسرة والمجتمع المحلى ووضع اللامساواة الذي تجد المرأة صعوبة كبيرة في التغلب عليه وهو وضع يبدأ مع الطفلة.

وإذا كان سن الزواج قد ارتفع ومعدلات الخصوبة عند المراهقين قد انخفضت على نطاق العالم فإن زواج البنات المبكر ما زال شائعاً تماماً وتشير التقديرات إلى أن نسبة المتزوجات بين من هن في سن الخامسة عشرة تبلغ ١٨% فى آسيا و١٦% في أفريقيا و٨% في أمريكا اللاتينية[٧١].

أشكال تسرب الإناث من التعليم الأساسي:

يرى بعض الباحثين أن التسرب لا يقتصر على المنسحبات من المدرسة. ويتخذ التسرب بصورة عامة أشكالاً مختلفة منها:

أ- تسرب الإناث من الالتحاق بالتعليم الأساسي:

وهو نوع من أنواع التسرب يبدو واضحا في وطننا العربي وإن تسرب الفتيات أكثر من نسبة تسرب الذكور بصفة عامة وإن النسبة في القرى والمناطق النائية تزيد على ما هو موجود في المدن.

ب- تسرب الإناث من المدرسة قبل وصولهن إلى نهاية المرحلة:

وهو النوع السائد والمألوف عند تعريفهم لمفهوم التسرب

جـ- التسرب المرحلي:

وهو الذي يبدو واضحاً في نهاية كل مرحلة من المراحل التعليمية فعلى مستوى التعليم الابتدائي تتضح المشكلة في حال من الإناث اللواتي لا يتقدمن لامتحان نهاية المرحلة.

د- التسرب النوعي:

وهو الذي يتجلى في أن الدولة تتفق على التعليم إلا أن المردود الذي تحصل عليه من حيث كفاءات المتعلمات لا يتناسب وحجم الإنفاق إذ أن نوعية التعليم قاصرة والإناث لم يمتلكن المهارات والكفاءات المطلوبة التي تساعدهن على الإسهام في التنمية بالصورة المنشودة[٧٢].

أسباب تسرب الإناث من التعليم الأساسي:

١- أشار ثلث المتسربات إلى أن من أهم عوامل التسرب الظروف المادية التي تؤدى إلى ترك البنت مدرستها إضافة إلى بعد المدرسة عن المنزل وعدم توافر وسائل النقل.

٢- أشار حوالى نصف أفراد العينة من المتسربات إلى أن تحبيذ الأسرة الزواج المبكر والخوف من التقصير الدراسى والرسوب وعدم إيمان المجتمع والأسرة بأهمية التعليم وجدواه وخاصة بالنسبة لبنات كانت من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية التى أدت بهن إلى التسرب من المدرسة.

٣- اشار حوالي ما يقرب من نصف أفراد العينة على بعض العوامل التي تتصل بالمنهج الدراسي والوسائل التعليمية مثل الخوف من الرسوب وصعوبة البرامج.

٤- ركز حوالي ما يقرب من نصف أفراد العينة على بعض العوامل التي تتصل بالمنهج الدراسي.

٥- أشار حوالي خمس من المتسربات إلى بعض العوامل المتصلة بالجهاز التعليمي والإداري والتي تتلخص في عدم تقديم التوجيه اللازم من المسئولين فى المدرسة حول خطورة التسرب من المدرسة.

٦- أشار حوالي ثلث أفراد العينة من المتسربات إلى بعض العوامل الشخصية المؤدية إلى التسرب مثل فقدان الرغبة فى متابعة الدراسة(٧٣).

آثار تسرب الإناث من التعليم الأساسي:

يؤدى التسرب إلى ضياع اقتصادي كبير نتيجة ارتداد المتسربات إلى الأمية وما تسببه هذه الأمية من إضعاف قدرة المتسربة الإنتاجية.

كما أن ارتداد المتسربات إلى الأمية يزيد من الأعباء الاقتصادية الملقاة على برامج محو الأمية ويضاعف نفقات التعليم فهو بالإضافة إلى ما يحدثه في نفقات التعليم من فقد فإنه سيكلف المجتمع قيمة نفقات محو أمية المتسربات أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسب التسرب في مصر يشكل خطراً بالغاً على ميزانية التعليم ويعد مؤشراً غير صالح للكفاية الداخلية للتعليم إذ

أنه يحدث خللا في التوازن ما بين تعليم الذكور وتعليم الإناث ويبقى الفتيات على درجة كبيرة من الجهل ذلك لأن البنت التي تترك المدرسة قبل اكتمال نموها وتفتح مداركها ستتحول إلى أم جاهلة في عصر العلم والثقافة والتكنولوجيا وسينعكس جهلها على مستقبل أولادها خاصة وعلى المجمع عامة[٧٤].

وصف الآثار المترتبة على مشكلة التسرب

١- أن التعليم الابتدائي في بلدنا يعتبر الحد الأدنى اللازم للمواطنة: فالهدف من المرحلة الابتدائية هي تنمية الأطفال عقلياً وجسمياً وخلقياً واجتماعياً وقومياً وتزويدهم بالقدر الأساسي من المعارف البشرية والمهارات الفنية فمعنى ذلك أن التسرب يؤدى إلى أن ينضم إلى المجتمع أعداد كبيره من الأفراد لا يتوافر فيهم الحد الأدنى من الشروط التي ينبغي توافرها في المواطن الصالح.

٢- أن التسرب يشكل عبئاً غير مرغوب فيه على حالة البطالة في مصر أن ظروف العمل في عصر العمل والتكنولوجيا في حاجة إلى القوى العاملة المتعلقة وهى الحد في نفس الوقت من فرص العمل أمام غير المتعلمين ويزيد من خطورة هذا الوضع وأن المتسربين هم أقل أفراد المجتمع استعداداً للتعليم والتدريب.

٣- أن المتسربين يحتلون رسمياً أماكن في المدرسة الابتدائية وهم بذلك يحولون بين نسب لا بأس بها وخاصة في المدن من الراغبين القادرين عقلياً وبين متابعة الدراسة فيما بعد المدرسة الابتدائية في السن المحدد.

٤- أن النتيجة النهائية للتسرب أن ينضم المتسربون الى جيش الأمين وتتضح لنا خطورة مشكلة التسرب بالنسبة لحجم الأمية في مصر إذا أخذنا في الاعتبار بعض الحقائق.

٥- التسرب في حد ذاته أحد العوامل التي تعوق ما تضعه الدولة من حفظ التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتطلب تنفيذها وجود مواطنين تلقوا حداً أدنى من التعليم

٦- أضف إلى ما تقدم أن التسرب بشكل ما يطلق عليه "الفاقد المهدور" في التعليم لما يترتب عليه من إهدار وضياع للجهد والمال الذي ينقص على تعليم المرحلة الأولى(٧٥).

أهمية المنظمات غير الحكومية :

تعمل المنظمات غير الحكومية على أتباع رغبات الأفراد وتحقيقها وذلك لتدعيم الخدمات الحكومية لذلك فان أهمية المنظمات ترجع إلى إنها تقوم بوضع السياسات والاستراتيجيات العامة وما يطلق عليها بواسطة عملاء الاقتصاد في المؤسسات. خاصة أن الإدارة كمهنة تختلف عن غيرها من المهن الأخرى حيث أنها تعزم بعمليات مختلفة من وضع السياسات و الاستراتيجيات للمنظمات الأهلية.

وتعمل المنظمات غير الحكومية على عكس صيغة خصائص الإدارة كعملية اجتماعية وهذا ما نرجعه الي أهمية تركيز الإدارة في عملية التدريب والذي يؤهل الفئات غير القادرة وكذلك حث المنظمات غير الحكومية على تطوير العلاقات والعمليات التنظيمية الداخلية والتأكيد على كل من نظريات الإدارة على يد المؤسسات تكون من بناءها الداخلي من الأفراد و الجماعات مصالحهم لدراسة بعضهم البعض.

٣) الأسباب التي تجعل أي بلد يرغب في أن يكون لديه قطاع منظمات غير حكومية قوي ونشط ومستقل:

هناك ستة أسباب على الأقل تجعل أي مجتمع يفكر في اعتماد قوانين تدعم وجود قطاع نشط ومستقل للمنظمات غير الحكومية، وهي: أ) تطبيق مبدأي حرية التجمع (تشكيل المنظمات والانضمام إليها) والتعبير، ب) تشجيع التعددية والتسامح، ج) تعزيز الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون، د) الكفاءة، هـ) إخفاق أسواق القطاع العام، و) توفير المساندة لاقتصاد السوق.وتعد الأسباب الثلاثة الأولى أسبابا اجتماعية أو سياسية ، بينما الأسباب الثلاثة الأخيرة أسباب اقتصادية.

أ) حرية التجمع:

إن القوانين التي تسمح بإنشاء المنظمات غير الحكومية كأشخاص معنويين (قانونيين) تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحويل حرية التجمع، التي يحميها القانون الدولي والقانون الدستوري إلى واقع حقيقي ذي معنى، فالقدرة على تشكيل جمعية لحماية حقوق المستأجرين، أو منظمة تعمل على تشجيع تعليم المرأة الفقيرة، أو منظمة لحماية البيئة ....الخ،هي التي تمكن الأفراد من تحقيق مبدأ حرية التجمع بكل معناه. أضف إلى ذلك أن حرية التعبير، التي يحميها أيضا القانون الدولى والقانون الدستوري، لا تمثل لمعظم الأفراد أي معنى إلا إذا نفذت من خلال قوانين تسمح بتكوين مجموعات المصالح (المشتركة) .

ب) التعددية والتسامح:

هناك فوارق كثيرة فيما بين أعضاء أي مجتمع، وثمة اهتمامات واحتياجات متنوعة للأفراد والجماعات، والقوانين التي تسمح بوجود

المنظمات غير الحكومية نتيح للأفراد والجماعات السعي وراء اهتماماتهم الفردية (مثلا الرياضة، أو الموسيقى الشعبية، أو المحافظة على لغة أو ثقافة معينة)، وبالتالي مساندة تطور التعددية والتسامح داخل المجتمع.

ومن المهم أن نشدد على أن التعددية والتسامح ليسا معادلين تماماً للالتزام بالديمقراطية. ولذلك فإنه من الممكن لبلد ما أن يوافق على سن قوانين جيدة خاصة بالمنظمات غير حكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الأولى المبينة أدناه والسماح بالتعددية والتسامح ودون أن يلتزم بالديمقراطية كشكل لنظام الحكم السياسي. وبمعنى آخر فإن القوانين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية ليست سمة من سمات الحكومات الديمقراطية وحدها، فلهذه القوانين أيضا دور مفيد في المجتمعات الأخرى كذلك(٧٦).

ج) الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون:

لا مناص من أن تكون هناك فوارق بين الأفراد في كل المجتمعات، ولابد من التعبير عن هذه الفوارق بشكل أو بآخر. وهذا أساساً هو الوجه الآخر للتعددية فالتنوع ليس أمراً مرغوباً فحسب، بل هو أمر لا مفر منه. فالناس في أي مجتمع ينحدرون من خلفيات عرقية مختلفة، ويتكلمون لغات مختلفة. ولا بد من أن تبرز هذه الفوارق عاجلا أم آجلاً، وأن يعبر عنها بطرية مشروعة أو غير مشروعة، قانونية أو غير قانونية، ومن بين الأدوار الرئيسية والمناسبة للقوانين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية هو أن تسمح بوجود مثل تلك المنظمات وتشجعها وأن توفر لها الحماية القانونية، بينما توفر في نفس الوقت للمواطنين الحماية من سوء السلوك وإساءة الاستغلال عن طريق فرض التزام هذه المنظمات بمبدأ الشفافية

والتعرض للمساءلة وخاصة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة التي يتبرع بها الجمهور العام، ومن خلال تشجيع التنظيم الذاتي داخل القطاع.

د) الكفاءة:

كثيراً ما تكون المنظمات التطوعية الخاصة شريكاً كفؤاً للحكومات في تقديم السلع والخدمات العامة. وبمعنى آخر، تستطيع هذه المنظمات،في حالات كثيرة، تقديم هذه الخدمات بمستوى أعلى من الجودة وبتكلفة أقل مما لو قامت الحكومة بذلك. وهناك أسباب كثيرة لذلك، أحدها مفهوم العمل التطوعي نفسه. ذلك أن هناك توفيراً في النفقات بقدر ما يكرس الأشخاص الوقت والجهد لإيجاد حلول للمشاكل العامة (مثلاً، تقديم العون للمسنين أو المعاقين) على أساس مجاني وتطوعي.

وأهم من ذلك أنه بقدر ما تتولى المنظمات غير الحكومية تقديم السلع والخدمات العامة بدلاً من إحدى الهيئات الحكومية، فقد يترتب على ذلك توفير في التكاليف، نتيجة المنافسة.

وأخيراً، هناك عامل المعرفة بالسوق. ففي كثير من الأحيان قد تكون منظمة غير حكومية محلية أدرى بالاحتياجات الحقيقية للأشخاص الذين يحصلون على الخدمات، وأفضل طريقة لتلبية تلك الاحتياجات ومن هيئة حكومية كبيرة الحجم وكثيراً ما تكون بعيدة عنهم وبعبارة أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية كثيراً ما تكون أكثر كفاءة لأنها قد تمتلك معرفة فائقة باحتياجات الجمهور المطلوب تلبيتها وقد تكون أكثر تجاوباً في تلبية تلك الاحتياجات.

لهذه الأسباب كلها، كثيراً ما تكون المنظمات غير الحكومية شريكاً هاما للحكومات في توفير الخدمات والسلع الضرورية ولذلك فإن الميل

التقليدي لاعتبار المنظمات غير الحكومية والحكومات تحتلان "قطاعين" منفصلين أو أنهما خصمان طبيعيان، لا يعكس الحقيقة الواقعة. ففي البلدان الغنية والفقيرة في جميع أنحاء العالم، كثيراً ما تعمل المنظمات غير الحكومية في شراكة وثيقة مع الحكومات المحلية والوطنية[٧٧].

هـ) إخفاق أسواق القطاع العام:

ظاهرة إخفاق الأسواق معروفة تماماً في مناقشات قطاع الأعمال الخاص. وقانون العرض والطلب يشكل قوة هائلة في إنتاج السلع والخدمات بطريقة فعالة التكاليف، أي بطريقة تلبي رغبات الأفراد والمنظمات بدرجة عالية من الجودة والاستجابة. غير أنه كثيراً ما يحدث "إخفاق في الأسواق" في مجال توفير السلع أو الخدمات العامة المطلوبة بشكل عام مثل المتنزهات والطرق السريعة. والسلع العامة تعد ضرورية لأنها تحسن نوعية الحياة (كالمتنزهات) أو لأنها تشكل جزء من البنية الأساسية الاقتصادية التي تعد ضرورية من أجل ازدهار قطاع الأعمال الخاص (كالطرق السريعة) ومن الأدوار الأساسية للحكومة تحديد مجالات إخفاق الأسواق حيث توجد حاجة حقيقية للسلع العامة، وتلبية هذه الاحتياجات.

و) مساندة اقتصاد السوق:

المبرر الاقتصادي الثالث لإصدار قوانين للمنظمات غير الحكومية هو أن هذه المنظمات تقدم مساندة غير مباشرة لنجاح ونمو اقتصاديات السوق. وثمة بعض الأدلة على أن اقتصاديات السوق تزدهر على أفضل نحو حيثما يوجد الاستقرار الاجتماعي والثقة العامة في المؤسسات. واحترام سيادة القانون. وهذه القيم الاجتماعية تعززها القوانين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية[٧٨].

العوامل التي تؤدى إلى نجاح المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهدافها :

١- ضرورة وضوح الأهداف التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقها سواء الأعضاء وأفراد المجتمع المحيط بها والجمعيات الأخرى.

٢- ضرورة تنوع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمات غير الحكومية حيث نلاحظ تنوع احتياجات المواطنين كما أن بقاء المنظمات في تحقيق أهدافها مرهونة بشخص التكامل في الخدمات وإشباع الاحتياجات الخاصة بأفراد المجتمع[٧٩].

٣- توفير أهداف مشتركة [٨٠].

٤- توفير موارد تكاملية

٥- تنمية وسائل التوجيه والتبادل المنظم والتحكم فيه لتسير في الاتجاه المرسوم له

٦- متى تنجح المنظمات الغير حكومية لابد أن يكون هناك تبادل الخبرات والمعلومات

٧- تبادل الإمكانيات[٨١].

أهداف المنظمات غير الحكومية :

هناك عدة أهداف للمنظمات غير الحكومية يمكن إيجازها وهى:

١-الأهداف الاجتماعية المنظمات غير الحكومية :

وهى التي ترتبط بالجهود التنظيمية التي تبذلها الشريعة في المجتمع وهى تلك الأهداف التي تتضمن الدعم المادي والأدبي للمنظمة غير الحكومية من البيئة على أساس أن المجتمع يعترف بأن هذه المنظمات وعدم اتساعها لبعض المشاركين.

- هى تلك الأهداف التي ترتبط بمن يشاركون فى استمرار المنظمة فى المجتمع فى مجالات التمويل لأوضاع سياسة النظم لابد بالضرورة بكل من سهم فيها.

٢-الأهداف الخاصة بالعملاء:

هى تلك الأهداف التي ترتبط بعملاء المنظمة أو الجماهير التي تكفى خدماتها ولابد أن تكون هذه الأحداث مركبة وملائمة الاحتياجات هؤلاء العملاء[٨٢].

التنظيم الإداري للمنظمات غير الحكومية:

ينص القانون على وجوب وضع نظام مكتوب لكل صيغة موقع عليها من المسئولين يطلق عليه (اسم النظام الأساسي) أو (رحمة النظام الأساسي) ويسهل:

١- موارد الجمعية وكيفية استغلالها والتعرف عليها.

٢- الهيئات الإدارية التى تمثل الجمعية واحتياجاتها وسلطاتها والأعضاء والمكون لها وطرق احتياجهم وصفوف أعضاء الجمعية وواجباتهم

٣- طرق المراقبة المالية

٤- قواعد حل الجمعية التى تؤول لها أموالها[٨٣].

فلسفة المنظمات غير الحكومية وأهميتها:

تعبر فلسفة النظم عن مناهج التفكير في الظواهر الإدارية في صورتها الكلية بما شمله من إجراء عناصر وتأكيد وعلاقات التبادل والاعتماد بين هذه الأجزاء والعناصر مع بعضها البعض مع النظام ككل والتأكيد المتبادل بين النظام والبيئة المحيطة والمؤسسات الأهلية ضرورة

لكل الجمعيات واستمرار المواطنين فى تكوين منظمات أهلية بعدد مراحل صحيحة في تطور حياة المجتمعات فالمنظمات لا تحقق جانب الانتماء فقط ولكي تحقق كل نواحي في المشاركة والتخطيط لاحتياجاتهم وكذلك حقوقهم وتلعب الهيئات الأهلية دوراً رئيسياً في تخطيط الخدمات الاجتماعية في مصر حيث تعتبر هذه الهيئات شريك للمنظمات الحكومية في تحقيق أهدافها وأغراضها نحو تحقيق احتياجات الناس(٨٤).

المبادئ التنظيمية العامة :

١- مبدأ يسر المنظمات العامة بانتظام :

وذلك لأنه ينظر إلى الخدمات التى تؤدى المنظمات العامة على أنها خدمات جوهرية بالنسبة للجمهور ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنها ولهذا السبب تخضع لنظام قانون خاصا يضمن استمرار يسرها وعدم توقعه.

٢- مبدأ مسايرة المنظمات العامة للحاجات المستخدمة :

بمعنى تطوير المنظمات من حيث النشاط الذي تقوم به من حيث الوسائل المستخدمة فى إدارتها حتى تتماشى مع الحاجات المتجددة للجمهور.

٣- مبدأ مساواة الأجزاء :

في الانتفاع بخدمات المنظمات العامة حيث يجب المساواة بين المنتفعين من الخدمات بينهم في المعاملة بما يحقق مبدأ المساواة. ويجب مع مبدأ المساواة أن نضع شروطا عامة ينبغي توافرها في كل من يريد الانتفاع بالخدمات التي تقدمها المؤسسة .

٤- مبدأ استبعاد هدف الربح:

إن هدف هذه المنظمات هو الوفاء بحاجات الجمهور العامة ولا تقصد تحقيق الربح المادي وإنما المشاركه حتى تحذف الأعباء التى يتحملها فى النهاية الممول عن طريق الضرائب[٨٥].

الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- نوع الدراسة: تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات التقويمية للتعرف على قدرة هذه المنظمة على أداء دورها وقدرة برامجها على إشباع حاجات العملاء "المستفيدين من هذه الخدمات.

٢-المنهج المستخدم: وفقاً لطبيعة الدراسة واتساقاً مع أهدافها وقع اختيار الباحث على منهج المسح الاجتماعي الشامل للفتيات المستفيدات من أنشطة الجمعية والمسح الاجتماعى الشامل للخبراء والمتخصصين فى مجال التعليم بالمنظمات غير الحكومية .

٣- الأدوات المستخدمة :

استمارة استبيان للفتيات الملحقات بالجمعية وعددهن (١٢٨)،حيث تناولت الاستمارة :

أ- البيانات الأولية .

ب- قدرة الجمعية على تقديم الخدمات التعليمية وعدد عبارتها (١٠) عبارات..

جـ- تقديم الخدمات الاجتماعية وكان عدد عبارتها (١٤) عبارة ..

د- قدرة الجمعية على تقديم الخدمات المجتمعية وعدد عبارتها (١٢) عبارة.

هـ- دور الممارسة المجتمعية للخدمة الاجتماعية فى مساعدة الفتيات المتسربات من التعليم وعددهم (١١٣) عبارة.

٤- خطوات إعداد الأداة:

أ- تم تحديد أبعاد الاستمارة سالفة الذكر.

ب- تم تحديد العبارات الخاصة بكل بعد.

جـ- صدق الاستمارة:أستخدم الباحث صدق المحكمين وكان عددهم(١١)محكم من أساتذة:

أ-كليات الخدمة الاجتماعية بالفيوم وحلوان والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان .

ب-خبراء من المتخصصين فى مجال العاملين بالمنظمات غير الحكومية فى مجال التعليم وقد تم إضافة بعض العبارات ، حذف بعض العبارات ، تعديل بعض العبارات، وبناءًا عليه :

أ- تم حذف ٣ عبارات من البعد الأول.

ب- تم حذف ٤ عبارات من البعد الثانى.

جـ- تم حذف ٣ عبارات من البعد الثالث .

د- تم حذف ٤ عبارات من البعد الرابع.

وللتأكد من حذف البيانات تم استخدام معادلة "جتمان".

اختبار صدق وثبات الأداة (استمارة الاستبيان) :

تم استخدام معامل "سيبرمان" للتحقق من ثبات البيانات من خلال استخدام تطبيق الأداة على ١٠% من مجتمع البحث وبفاصل زمنى "٧" أيام تم أعادة الاختبار وباستخدام المعامل السابق كانت النتيجة النهائية ٨٥% وبهذه النتيجة تكون الأداة صالحه لجمع البيانات.

مجالات الدراسة

أولا: المجال المكانى

أ-جمعية تحسين الصحة بقنا.

ب-جمعية تحسين الصحة بنقاده.

جـ-جمعية تحسين الصحة أبو تشت.

وهذه الجمعيات العامة فى مجال تسرب الفتيات من التعليم بقنا.

ثانيا: المجال البشرى: وتكونت وحدة المعاينة لهذه الدراسة من ١٢٨ مفردة للملتحقات والمستفيدات من خدمات هذه الجمعيات .

ثالثا: المجال الزمنى: فترة جمع البيانات من الميدان وتحليلها من ٢٠٠٧/١٢/١٥الى٢٠٠٨/٠٢/١٢.

نتائج الدراسة

أولا : البيانات الأولية

جدول رقم (١)

يوضح الفئة العمرية للمبحوثين

م	المتغير	ك	%
	من ١٢-١٥	٢٢	١٧,١
	١٥-	٢٨	٢١,٨
	٢١-	٣٦	٢٨,١
	٢١ فأكثر	٤٢	٣١,٨
		١٢٨	%١٠٠

يتضح مما سبق من توزيع الفئة العمرية للمبحوثين بأن أعلى نسبة من المبحوثين تتراوح أعمارهم بين (٢١ سنة فأكثر) من الفتيات المتسربات من التعليم ويبحثن عن فرص لتعليمهم ويرجع ذلك إلى أن فرصهم فى العمل أصبحت ضئيلة وأيضاً التغيرات الاجتماعية التى طرأت على المجتمع من حيث تفضيل الشباب الفتيات المتعلمات للزواج بهن وتكوين أسرة.

جدول رقم (٢)

يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

م	المتغير	ك	%
	أعزب	٨٨	٦٨,٨
	متزوج	٤٠	٣١,٢
	مطلق	-	-
	أرمل	-	-
		١٢٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٦٨,٨% من المبحوثين غير متزوجين وذلك تأكيد لتفسير الجدول رقم (١) من حيث أسباب إقبال الفتيات

على التعليم من المنظمات غير الحكومية وهى أسباب اجتماعية مرتبطة بظروف المجتمع.

جدول رقم (٣)

يوضح مستوى الدخل للأسرة

م	المتغير	ك	%
	أقل من المتوسطة	٢٢	١٧,٢
	متوسطة	١٠٤	٨١,٢
	جيدة	–	–
	أكثر من جيدة	٢	١,٥

يتضح من الجدول السابق إن معظم المبحوثين من الأسر المتوسطة الدخل بنسبة ٨١,٢% للمجتمع الصعيدي وذلك يعني أن دخولهم تكاد لا تكفي الحاجات الأساسية للمعيشة وذلك اثر على استمرارهم في العملية التعليمية.

جدول رقم (٤)

يوضح الحالة التعليمية للمبحوثين

م	المتغير	ك	%
	يقرأ ويكتب	٩٤	%٧٣,٤
	أمى	٣٤	%٢٦,٦
		١٢٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم المبحوثين يقروا ويكتب بنسبة (٩٤%) وذلك يوضح بان المبحوثين التحقوا بالمدارس الحكومية لكنهم قبل إتمام المرحلة الابتدائية حدث التسرب من المدرسة ولم يستكملوا العملية التعليمية.

جدول رقم (٥)

يوضح فترة الالتحاق بالجمعية

م	المتغير	ك	%
	عام	١١٤	٨٩,١
	عامين	١٠	٧,٨
	أكثر من عامين	٤	٣,١
		١٢٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٨٩,١% من المبحوثين فترة التحاقهم بالجمعية عام واحد وذلك يوضح مدى تأخر دور هذه الجمعيات فى المشاركة فى مواجهة مشكلة التسرب من التعليم وضعف نشر الوعى بين المواطنين بأهمية دور هذه المنظمات فى العملية التعليمية فى المجتمع.

جدول رقم (٦)

يوضح قدرة الجمعية على تقديم الخدمات التعليمية عندما ن =١٢٨

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا	تكرار مجمع	وزن مرجح	%
١	توفير المدرسين بالجمعية.	١٢٨	–	–	٣٨٤	٣	١٠,٥٢
٢	توفير أماكن للفتيات داخل الجمعية.	١١٠	١٨	–	٣٦٦	٢,٨٥	١٠,٥٣
٣	تساهم الجمعية فى توفر الوسائل التعليمية.	١٠٦	١٨	٤	٣٥٨٠	٢,٨١	٩,٨١
٤	تهيأ الجمعية المناخ المناسب لعملية التعليم.	١٠٦	٢٠	٢	٣٦٠	٢,٨٣	٩,٨٦
٥	تشعر بالمتابعة من قبل التعليم.	١٠٦	٢٢	–	٣٦٢	٢,٨٥	٩,٩٢
٦	تقدم الجمعية الحوافز المادية.	١٠٠	١٤	١٤	٣٤٢	٢,٦٩	٩,٣٧
٧	تقدم الجمعية الحوافز المعنوية لنا.	١١٠	١٤	٤	٣٦٢	٢,٨٥	٩,٩٢
٨	التزام الجمعية بالمواعيد المحددة للعملية التعليمية.	١٢٢	٦	–	٣٧٨	٢,٩٥	١٠,٣٦
٩	تهتم الجمعية بالتقييم المستمر لعملية التعليمية.	١٠٢	٢٦	–	٣٥٨	٢,٨١	٩,٨١
١٠	تشعر بالاهتمام المستمر من قبل الجمعية.	١٢٢	٦	-	٣٧٨	٢,٩٥	١٠,٣٦

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق بحساب الأوزان المرجحة للاستجابات المبحوثين من مجتمع الدراسة يتضح الآتي:

- توفير المدرسين بالجمعية احتلت أعلى وزن مرجح (٣) بنسبة١٠,٥٢ %) وأول ترتيب ثم يليها فى الوزن والترتيب التزام الجمعية بالمواعيد المحددة للعملية التعليمية(٢,٩٥) ثم جاءت معها فى نفس الوزن والترتيب الشعور بالمتابعة من قبل التعليم وجاءت معها فى نفس الوزن والترتيب تقديم الجمعية الحوافز المعنوية للمستفيدين(٢,٨٤) ثم يليها الوزن والترتيب تهيئة الجمعية المناخ المناسب لعملية التعليم(٢,٨٣) ثم يليها الوزن والترتيب مساهمة الجمعية فى توفير الوسائل التعليمية(٢,٨١) ثم يليها فى الوزن اهتمام الجمعية بالتقييم المستمر من قبل الجمعية وجاءت فى(٢,٨١) أقل وزن مرجح وأخر ترتيب تقديم الحوافز المادية من قبل الجمعية للمستفيدين.

بتحليل نتائج الجدول السابق يتضح أن الجمعية توفر المدرسين وتلتزم بقواعد العملية التعليمية وتوفر اللازم للفتيات لكى يتلقون الدروس التعليمية وذلك يوضح أن الجمعية تعمل على المساعدة فى نشر البرامج التعليمية وتتصدى لمشكلات التعليم مع الجهود الحكومية ومن هذه المشكلات التسرب فى التعليم عند الفتيات فى صعيد مصر الذى كانت تحكمه بعض العادات والتقاليد التى تحد من تعليم الفتاه لكن نتيجة قدرة العمل الأهلى إلى اختراق هذه المجتمعات أصبحت منظمات لها دور فعال فى العملية التعليمية لما توفره من خدمات تعليمية وذلك مع ما اتفق مع الدراسات السابقة مثل دراسة (محمد علام) عن الجهود غير الحكومية ومدي إسهامها في علاج ظاهرتي الرسوب والتسرب وقد رأت ان لابد

من مشاركة الجهود غير الحكومية في ذلك وتقييم التجارب التي تقوم بها الجمعيات غير الحكومية في علاج ظاهرة التسرب من التعليم والتعرف على الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات وجوانب القوة والضعف في تقديم هذه الخدمات.

جدول رقم (٧)

يوضح تقديم الخدمات الاجتماعية للمبحوثين من الجمعية =١٢٨

م	العبارة	نعم	إلي حد ما	لا	تكرار المجتمع	وزن مرجح	النسبة
١	تحقيق التعاون بين الفتيات.	١١٠	١٤	٤	٣٦٩	٢,٨٨	٧,٥١
٢	تراعي الظروف الاجتماعية.	٩٦	٢٨	٤	٣٤٨	٢,٧٤	٧,٨
٣	توفر وسيلة المواصلات.	٩٢	١٢	٣٤	٣٣٤	٢,٦	٦,٧٩
٤	توعية الأسر بأهمية التعليم.	١٠٤	١٦	٨	٣٥٢	٢,٧٥	٧,١٦
٥	عمل مسابقات بين الفتيات تحفزهم على التعليم.	١٠٤	٢٢	٢	٣٥٨	٢,٨١	٧,٢٨
٦	تقدم إعانات مادية.	١٠٠	١٢	١٦	٣٤٠	٢,٦٥	٦,٩٢
٧	ربط الأسرة بالجمعية من خلال الاجتماعات والندوات.	١١٦	١٠	٢	٣٧٠	٢,٨٩	٧,٥٣
٨	عقد ندوات لتوعية الفتيات بأهمية التعليم.	٩٨	١٦	١٤	٣٤٠	٢,٦٥	٦,٩٢
٩	توفير جو اجتماعي يساعد على عملية التعليم	١٢٠	٨	–	٣٧٦	٢,٩٣	٧,٦٥
١٠	حل مشكلات الفتيات مع المدرسين.	١١٠	١٨	–	٣٦٦	٢,٨٥	٧,٤٤
١١	تبسيط المعلومات لهم.	١١٦	١٢	–	٣٧٢	٢,٩٠	٧,٥٧
١٢	مساعدتهم على إيجاد فرص عمل بعد الانتهاء من التعليم.	٧٦	٣٠	٢٢	٣١٠	٢,٤٢	٦,٣٠
١٣	عمل احتفالية سنوية للفتيات المتفوقات.	٨٢	٢٦	٢٠	٣١٨	٢,٤٨	٦,٤٧
١٤	محاولة زيادة عدد الفتيات المقبلات على الجمعية.	١١٠	١٢	٦	٣٦٠	٢,٨١	٧,٣٢

باستقراء البيانات الجدول رقم (٧) بحساب الأوزان المرجحة للاستجابات المبحوثين من مجتمع الدراسة يتضح الأتي:

- توفير جو اجتماعي يساعد على عملية التعليم احتلت أعلى وزن مرجح (٢,٩٣) وأول ترتيب ثم يليها في الوزن والترتيب تبسيط المعلومات ثم يليها في الوزن والترتيب حل تحقيق التعاون بين الفتيات (٢,٨٨) ثم يليها مشكلات الفتيات مع المدرسين(٢,٨٥) ثم يليها في الوزن والترتيب ثم يليها في الوزن والترتيب محاولة زيادة عدد الفتيات المقبلات على الجمعية ثم يليها عمل المسابقات حيث يتم تحفيز الفتيات على التعليم ثم يليها في الوزن والترتيب توعية الأسرة بأهمية التعليم ثم يليها في الوزن والترتيب مراعاة الظروف الاجتماعية ثم يليها تقديم إعانات مادية وجاءت معها في نفس الوزن والترتيب عقد ندوات لتوعية الفتيات بأهمية التعليم ثم يليها في الوزن والترتيب توفير المواصلات للفتيات ثم يليها في الوزن عمل احتفالية سنوية للفتيات المتفوقات ثم مساعدتهم على إيجاد فرص عمل بعد الانتهاء من التعليم احتلت أقل وزن مرجح وأخر ترتيب.

- بالنظر إلى نتائج هذا الجدول يتضح أن الجمعية لديها القدرة على تقديم الخدمات المجتمعية ومنها القدرة على أحساس الفرد بالفخر والاعتزاز عند ذهابه إلى الجمعية للاستفادة من الخدمات وذلك يؤكد ما فسرناه في الجدول السابق من أنه العمل الأهلي استطاع أن يغير ثقافة المجتمعات الصعيدية في المشاركة والإقبال على التعليم من جانب الفتاة قبل الرجال وأيضاً أصبحت الجمعيات تقدم الرعاية الصحية واكتساب المهارات واكتساب المعارف للمستفيدين من هذه الخدمات في المجالات المختلفة وذلك يوضح مدى قدرة هذه المنظمات على تقديم الخدمات المحيطة وذلك يتفق مع الدراسات السابقة ومنها دراسة (Rihani) [٨٦] التي تري التحول إلي اللامركزية وخفض مصروفات الدراسة لأسر الفتيات

والتوعية بأهمية التعليم للأسر في المناطق الفقيرة في الشرق الاوسط وتغير الثقافات السائدة عن الفتاة في المجتمعات الشرقية وتقديم المساعدة للمخططين التعليميين وصانعي السياسة في الشرق الأوسط.

جدول رقم (٨)

يوضح قدرة الجمعية على تقديم الخدمات المجتمعية :

م	العبارة	نعم	إلي حد ما	لا	تكرار التجميع	وزن مرجح	النسبة
١	تقوم الجمعية بالاستماع لشكوى الفتيات.	٩٤	٢٠	١٤	٣٣٦	٢,٦٢	٨,٦٦
٢	أشعر بالتعامل الحسن داخل الجمعية.	١٠٢	٢٠	٦	٣٥٢	٢,٧٥	٨,٣٣
٣	المتابعة المستمرة من قبل الجمعية لحل مشاكلنا.	٩٦	٢٤	٨	٣٤٤	٢,٦٨	٨,١٤
٤	الاتصال المستمر بيننا وبين العاملين بالجمعية.	٩٦	٢٤	٨	٣٤٤	٢,٦٨	٨,١٤
٥	نشارك في أنشطة الجمعية بصفة مستمرة.	١٠٤	١٤	١٠	٣٥٠	٢,٧٣	٨,٢٨
٦	أشعر بأنني عضو داخل الجمعية .	٩٤	٢٨	٦	٣٤٤	٢,٦٨	٨,١٤
٧	نشعر بالفخر والاعتزاز عندما نذهب إلى الجمعية	٩٨	٢٢	٨	٣٤٦	٢,٧٠	٨,١٩
٨	توفر الجمعية لنا الرعاية الصحية .	١٠٨	١٨	٢	٣٦٢	٢,٨٢	٨,٥٧
٩	اكتسب معارف كثيرة عند ذهابي إلى الجمعية	١٠٦	١٤	٨	٣٥٤	٢,٧٦	٨,٣٨
١٠	أشعر بتعديل ثقافي نظرا للتعليم بالجمعية.	١١٠	١٦	٤	٣٦٦	٢,٨٥	٨,٦٦
١١	اكتسب مهارات جديدة.	١١٠	١٤	٤	٣٦٢	٢,٨٢	٨,٥٧
١٢	أشعر بالاختلاف بيني وبين زملائي غير المتعلمين.	١١٠	١٦	٢	٣٦٤	٢,٨٤	٨,٦١

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٨) بحساب الأوزان المرجحة للاستجابات المبحوثين من مجتمع الدراسة يتضح الآتي:

- نشعر بتعديل ثقافى نظراً للتعليم بالجمعية احتلت أعلى وزن مرجح (٢,٨٥) وأول ترتيب ثم يليها في الوزن والترتيب اكتسب مهارات جديدة بالجمعية ثم يليها في الوزن والترتيب أشعر بالاختلاف بيني وبين زملائي غير المتعلمين ثم يليها في الوزن والترتيب ثم يليها في الوزن والترتيب توفر الجمعية الرعاية الصحية ثم يليها في الوزن والترتيب اكتسب مهارات ومعارف كثيرة عند ذهابي إلى الجمعية ثم يليها في الوزن والترتيب أشعر بالتعامل الحسن داخل الجمعية ثم يليها في الوزن والترتيب نشارك في أنشطة الجمعية بصفة مستمرة ثم يليها في الوزن والترتيب الاتصال المستمر بيننا وبين العاملين بالجمعية ثم يليها في الوزن والترتيب المتابعة المستمرة من قبل الجمعية لحل مشاكلنا ثم يليها في الوزن والترتيب أشعر بأنني عضو داخل الجمعية ثم يليها في الوزن والترتيب تقوم الجمعية باستماع لشكوى الفتيات احتلت أقل وزن مرجح وأخر ترتيب وبتحليل نتائج هذه الجداول يتضح أن الجمعيات توفر جو اجتماعي يساعد على العملية التعليمية وتعمل على تبسيط المعلومات وتعمل على ربط الأسرة بالجمعية وتقوم بتنظيم ندوات للتوعية وذلك لما يتميز به هذه الجمعيات من مرونة في تطبيق سياستها من تقديم خدماتها وذلك يتفق مع الدراسة السابقة النظرية والعملية ومنها دراسة (أحلام عبد المؤمن) عن دور الخدمة الاجتماعية في الحد من مشكلة التسرب الدراسي في التعليم الأساسي ومن نتائجها ضرورة التدخل الفاعل مع المتسربات من التعليم ومواجهة الصعوبات التي تعترضهم ونشر الوعي بين الأسر بأهمية التعليم ومتابعة الفتيات المتغيبات عن العملية التعليمية[٨٧].

جدول رقم (٩)

يوضح دور الممارسة المجتمعية للخدمة الاجتماعية في مساعدة الفتيات المتسربات من التعليم:

م	العبارة	نعم	إلي حد ما	لا	تكرار مجمع	وزن مرجح	النسبة
١	يساعدني في فهم نظام عمل الجمعية.	٩٤	٢٤	١٠	٣٤٠	٢,٦٥	٧,٤٩
٢	يساهم في تهيئة عملية التعليم داخل الجمعية.	٨٤	٣٤	١٠	٣٣٠	٢,٥٧	٧,٢٧
٣	يساعد في حل مشكلاتنا مع الأسرة	٩٠	١٦	٢٢	٣٢٤	٢,٥٣	٧,١٣
٤	يساهم في حل مشكلاتنا داخل الجمعية	٧٦	٢٤	٢٨	٣٠٤	٢,٣٦	٦,٦٩
٥	يدعم العلاقة بيننا وبين المعلمين داخل الجمعية.	٧٨	٣٨	١٢	٣٢٢	٢,٥	٧,٩
٦	يساعدني في حل مشكلاتنا الشخصية.	٩٨	١٨	١٢	٣٤٢	٢,٦٧	٧,٥٣
٧	يشاركني في المسابقات الثقافية داخل الجمعية .	٨٤	٣٤	١٢	٣٣٢	٢,٥٩	٧,٣١
٨	يساعدنا في القيام بالرحلة.	٨٨	٣٠	١٠	٥٣٤	٤,١٧	٧,١١
٩	يساعد في التعاون المستمر بين الأسرة والجمعية.	٩٠	٣٤	٤	٣٤٢	٢,٦٧	٧,٥٣
١٠	يستمع إلينا جيدا في الأمور العامة والخاصة.	٩٨	٢٢	٨	٣٤٦	٢,٧٠	٧,٦٢
١١	يقدم لنا النصح والإرشاد بصفة مستمرة.	٨٨	٢٤	١٠	٣٢٢	٢,٥	٧,٩
١٢	يساهم في التقييم المستمر لنا .	٩٤	٢٨	٦	٣٤٤	٢,٦٨	٧,٥٨
١٣	ينمى فينا الرغبة المستمرة في التعليم.	١٠٤	٢٠	٤	٣٥٦	٢,٧٨	٧,٨٤

باستقراء بيانات الجدول رقم (٩) بحساب الأوزان المرجحة للاستجابات المبحوثين من مجتمع الدراسة يتضح الآتي:

يتضح أن العبارة تنمى فينا الرغبة المستمرة فى التعليم قد وقعت فى المرتبة الأولى واحتلت أعلى وزن مرجح (٢,٧٨) وأول ترتيب ثم

يليها فى الوزن والترتيب يستمع إلينا جيداً في الأمور العامة والخاصة (٢,٧٠) ثم يليها في الوزن والترتيب يساهم في التقييم المستمر لنا (٢,٦٨)ثم يليها في الوزن والترتيب سيساعد في التعاون المستمر بين الأسرة والجمعية (٢,٦٧)وجاءت معها في نفس الوزن والترتيب يساعدني في حل مشكلاتنا الشخصية ثم يليها في الوزن والترتيب يساعدني في فهم نظم عمل الجمعية (٢,٦٥) ثم يليها في الوزن والترتيب يشاركني في المسابقات الثقافية داخل الجمعية(٢,٥٩) ثم يليها في الوزن والترتيب يقدم لنا النصح والإرشاد بصفة مستمرة(٢,٥٨) ثم جاءت معها في نفس الوزن والترتيب يدعم العلاقة بيننا وبين المعلمين داخل الجمعية ثم ليها في الوزن والترتيب المساهمة في تهيئة عملية التعليم داخل الجمعية(٢,٥٧) ثم يليها

- المساعدة في حل مشكلاتنا الأسرية احتلت (٢,٥٣)أقل وزن وأخر ترتيب

وبالنظر إلى نتائج هذا الجدول يتضح بأن ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الأهلية في المجال التعليمي لها دور في مواجهة مشكلة تسرب الفتيات في التعليم وذلك من خلال تقديم الخدمات للفتيات داخل الجمعية قبل تنفيذ بعض الأنشطة التعليمية والترفيهية مثل القيام بالرحالات وتنمية الرغبة لدى الفتيات بالإقبال في إتمام العملية التعليمية كل ذلك من خلال الدور الذي يلعبه الأخصائي الاجتماعي كممكن ومنسق وميسر ومنظم ومساعد لقيام هذه الجمعيات بدورها التعليمي والتنفيذي لمشكلات التسرب الدراسي ويتفق ذلك مع الدراسات السابقة .

النتائج العامة للدراسة :

أولا : نتائج مرتبطة بالبيانات الأولية :

١- أظهرت الدراسة أن معظم المبحوثين تتراوح أعمارهم من ٢١ فأكثر وذلك يرجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية نتيجة لظروف المجتمع.

٢- بينت الدراسة أن معظم المبحوثين لم يسبق لهم الزواج وذلك يرجع إلى الحالة التعليمية كسبب رئيسى فى عدم الزواج.

٣- أوضحت الدراسة أن نسبة ٨١,٢% من المبحوثين من أصحاب الدخول المتوسطة وذلك من أسباب تأخرهم فى النواحى التعليمية لأن أصحاب الدخول المرتفعة يحرصون دائما على تعليم أبنائهم.

٤- أظهرت الدراسة أن نسبة ٨٩,٠١% من المبحوثين منذ فترة التحاقهم فى الجمعية لا تزيد عن عام واحد ويرجع ذلك إلى قلة الوعى بأهمية دور المنظمات غير الحكومية فى مجال التعليم.

ثانياً : نتائج مرتبطة بالبعد الثانى

أظهرت الدراسة أن للمنظمات غير الحكومية قدرة على تقديم الخدمات التعليمية من توفير المدرسين وتوفير أماكن للدراسة داخل الجمعية وتوفير الوسائل التعليمية وتهيئة الجو المناسب لعملية التعليمية والمتابعة المستمرة للعملية التعليمية وتقديم الحوافز المادية والالتزام بالمواعيد المحددة للدراسة والتقييم المستمر لمستوى الفتيات فى التعليم وذلك يوضح أن للجمعيات دور قوى فى مواجهة مشكلة التسرب من التعليم للفتيات فى مصر.

ثالثا: نتائج مرتبطة بالبعد الثالث:

أوضحت الدراسة أن للمنظمات غير الحكومية لها القدرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وذلك من خلال توفر الجو الاجتماعى المساعد لإتمام العملية التعليمية وحل مشكلات الفتيات مع المدرسين وربط الأسرة بالجمعية من أجل تنفيذ مشروعات الجمعية فى المجال التعليمى وتقديم التوعية اللازمة للأسرة بأهمية التعليم بأبنائها الذين تسربوا من المدارس الحكومية ومساعدة الفتيات على إيجاد فرص عمل لهم بعد الانتهاء من العملية التعليمية وذلك يوضح أن للجمعية دور قوى ومشارك فى تقديم الخدمات الاجتماعية التى تساعد الفتيات فى إكمال مسيرتهم التعليمية من خلال المنظمات غير الحكومية.

رابعا: نتائج متعلقة بالبعد الرابع:

بينت الدراسة أن للمنظمات غير الحكومية القدرة على تقديم الخدمات المجتمعية وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية للفتيات المتسربات من التعليم وتزويدهم بالمعارف العامة والخاصة والقيام بالتعديل الفكرى والثقافى للعادات والتقاليد الخاطئة التى أثرت على مسيرتهم التعليمية وإكسابهم المهارات المختلفة وتعميق مبدأ الديمقراطية فى شخصية الفتيات لتعويدهم على تقرير مصيرهم فى الحياة وذلك يبين مدى قدرة المنظمات على تقديم الخدمات المجتمعية التى تساعد فى إتمام العملية التعليمية لموجهة مشكلات التسرب الدراسى.

خامسا: نتائج مرتبطة بالبعد الخامس:

أثبتت الدراسة أن للخدمة الاجتماعية دور فى مساعدة الفتيات المتسربات من التعليم للالتحاق بالجمعيات لمواصلة مشوارهم التعليمى وذلك من خلال المساعدة فى حل المشكلات الأسرية التى تعوق الفتيات عن

التعليم والمساعدة فى فهم نظام العمل بالجمعية وعمل بعض الأنشطة الترفيهية والثقافية التى تساعد على العملية التعليمية وتقديم النصح والإرشاد للفتيات وذلك يوضح أن للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية دور أساسى فى الجمعيات الأهلية لتنفيذ السياسة التعليمية المنوطة بها هذه المنظمات.

التصور المقترح :

يقوم هذا التصور بناء على ما أسفرت عنه الدراسة الحالية ومعطيات الدراسات والبحوث السابقة .

الفلسفة التي يقوم عليها التصور المقترح:

١- أن الفتيات المتسربات من التعليم يمثلن شريحة واعية ومدركة في المجتمع، ويمكن أن يعول عليها كثيراً في تحمل المسئولية الاجتماعية في القيام بدورها في خدمة وتنمية المجتمع.

٢- أن قضية العمل الأهلى باتت قضية محورية في كل المجتمعات ويجب على كل مؤسسات الدولة أهلية كانت أو حكومية أن تسعى لتفعيل دورها في نهضة العملية التعليمية في المجتمع.

٣- هناك علاقة وثيقة أكدتها البحوث والدراسات وهى تلك العلاقة بين المستوى التعليمي والعمل الأهلى ويجب أن تستمر هذه العلاقة لتفرز لنا مزيد من المتعلمات اللاتي يعتبرن اقدر من تميزهن مع خدمة المجتمع.

٤- أن العمل مع الفتيات المتسربات من التعليم يتطلب منظومة متكاملة من الجهود التي يجب أن تبذلها الهيئات والمؤسسات وذلك تضمن نتائج أكثر ايجابية وجهود أكثر تكاتفا.

الغرض من التصور المقترح:

يهدف هذا التصور إلى زيادة مشاركة الجمعيات الأهلية في الحد من انتشار ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم.

الأسس التي يقوم عليها التصور:

١- نتائج الدراسات السابقة وما توصلت إليه الدراسات الحالية.

٢- الإطار النظري للدراسة الحالية والدراسات الأخرى ذات الصلة.

٣- أدبيات العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة وفى مقدمتها الخدمة الاجتماعية وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية والاتصال.

٤- خبرة الباحث من خلال عمله الاكاديمى أو العمل في بعض المشروعات التطوعية.

أهم الاستراتجيات والتكتيكات التي يعتمد عليها الباحث :

أ- استراتيجية المشاركة : وذلك من خلال مشاركة الجمعيات الأهلية المؤسسات التعليمية في وضع سياسة المنظومة الاجتماعية في المجتمع لكي يقلل من عملية التسرب من التعليم ومساعدة المؤسسات الحكومية مع مواجهة هذه المشكلة .

ب- إستراتيجية الإقناع:وذلك لتغيير الاتجاهات والآراء والمفاهيم الخاطئة لدى الفتيات عن أهمية وقيمة التعليم ومناقشة أولياء الأمور لكي يتم إقناعهم بالتحاق فتياتهم بالتعليم ومواصلة سير العملية التعليمية.

أهم التكتيكات التي يمكن أن تستخدم في هذا التصور :

اللقاءات والمناقشات التي تتم بين الفتيات المتسربات وأسرهم والعاملين بالجمعيات الأهلية بالندوات والمحاضرات لتوعية الفتيات وأفراد المجتمع بأهمية التعليم لأبنائهم.

أساليب وإجراءات تحقيق الإطار – التصوري للخدمة الاجتماعيـــة في تعديل اتجاهات الفتيات المتسربات نحو مواصلة العملية التعليمية:

١- نشر الوعي بأهمية التعليم من خلال مجموعة من الندوات واللقاءات لتوضيح أهم قضايا التعليم وأثرها مع قضايا المجتمع .

٢- تنظيم حلقات نقاشية لتوضيح الآثار السلبية على المجتمع من تسرب الفتيات من التعليم.

٣- توفير مصادر المعلومات والبيانات التي تساعد على التعلـــيم مـــن خلال الأساليب التكنولوجية الحديثة.

٤- إكساب الفتيات المتسربات مجموعة من المهارات التي تمكنهم مـــن مسايرة العملية التعليمية.

٥- مساعدة الفتيات على تنمية قدراتهم التعليمية والعمل على استثمارها.

٦- الاتصال بمؤسسات المجتمع الأهلية والحكومية والتنـــسيق معهـــا فيمـــا يتعلق بخطط التعامل مع هذه المشكلة.

عوامل نجاح التصور:

- الاهتمام باختيار المعلمين من أعضاء هيئـــة التـــدريس والمـــشرفين بحيث يكونوا على إيمان بحقيقة تعليم الفتيات المتسربات من التعليم.
- إقامة دورات تدريبية ولقاءات شبه دورية مع الفتيات للتعرف على مشكلاتهم.
- توفير الوقت المناسب لتنفيذ العملية التعليمية للفتيات.
- توفير الأماكن المعدة والمجهزة لسير العملية التعليمية.
- تعديل القرارات والتشريعات التي توضح أهداف الجمعيات الأهلية في مجال التعليم.
- زيادة عدد المشرفين والمدربين بالجمعيات الأهلية لزيـــادة العمليـــة التعليمية.

المراجـــــع :

(١) محمد شفيق: التنمية ودراسة السكان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥، ص٥٣.

(٢) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، القاهرة، مركز الأهـرام، ١٩٩٦، ص١٦.

(٣) محمد أحمد بيـومي: التـشريعات الاجتماعيـة، الإسـكندرية، دار المعرفـة الجامعية، ٢٠٠١، ص٣٨٣.

(٤) المركز المصري لحقوق المرأة: المرأة والتعليم، ج.م.ع، ٢٠٠٥.

(٥) أحمد محمد الطيب: الإدارة التعليمية "أصولها وتطبيقاتها" الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩، ص٣٠٣.

(٦) عبد الفتاح جلال: كلية العلوم التربوية، القاهرة، د.د، ١٩٩٤، ص١٥

(٧) For full text
http://www.unescobkk.org/education/appoal/girls&women/loas.pdf.

(٨) سيد حنفي عوض: علـم اجتمـاع التربـوي "الأسـس والمجـالات"، ط ٢، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعيـة ، ١٩٩٨، ص ص ٢٤٣-٢٤٥.

(٩)Rihani, Cynthiat: Strategies for primary education in the Middle east and North Africa, 1994.

(١٠) احمد محمد الطيـب : الإدارة العلميـة "أصـولها وتطبيقاتهـا المعاصـرة"، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،١٩٩٩، ص ص ٢٠١: ٢٠٢.

(١١) أمال احمد محمود : مشكلات الشباب وأثرها في التحصيل الدراسي و التعليم الثانوي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣.

(١٢) كوثر محمد الحسيني : العلاقة بين حجم الأسرة و المشكلات المدرسية للتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي و دور خدمة الفرد في علاج المشكلات، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، ١٩٨٥.

(١٣) Loney, Paul: The student at risk" program in Australia",Blackwell Inc., 1999.

(١٤) عبد الغنى عبود: التربية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٢، ص١٨.

(١٥) Thomas W., David B., et al: Individual Characteristics, early adolescent peer affiliation, and school dropout, Journal of school psychology, Vol (٤١) n ٣, ٢٠٠٣.

(١٦)عبد الفتاح جلال: مجلة العلوم التربوية، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(١٧) Rihani, Cynthiat: Op. Cite.

(١٨) مصطفى عبد الرحمن درويش: مشكلة الأمية فى مصر، القاهرة: مكتبة الإسراء، ١٩٩٧، ص٥٢.

(١٩) www.accd.org.ed/pages/woth/aeruginosa.htm.

(٢٠) USAID: Interactions between Government and NGOs in Basic Education in Africa, SARA project Academy for Educational Development, Washengton, ٢٠٠٠.

(٢١)DANNY LAMOND: demonstrators defy the government's civil service bill, central Americeon weekly review, ٢٠٠٣

(٢٢)David Sadker: Gender Equity; still knocking at the classroom door, Journal of Educational leadership, vol (٥٦) , ١٩٩٩.

(٢٣)Cecilia S. Obeng: proplems faced by school dropouts in rural Ghana,

Nordic Journal of African studies, vol (١٥) n ٤, ٢٠٠٦.

(٢٤) Kidane Eyob: reform the education system, London, ٢٠٠٣.

(٢٥)American Association of university women: achieving equity in the class room and in campus, Orland, Florida, ١٩٩٥, P.٢٢.

(٢٦)Unicef: Effort towards goal of gender parity in schools, New York, 2005, P.200.

(٢٧) محمد شمس الدين أحمد: العمل مع الجماعات فى محيط الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢، ص ٩٢.

(٢٨) Duane, R Monette: Applied social Reserch Tool For the human Services, Fourth edition, U.S.A, wiston 1998, P, 319.

(٢٩) محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي "دراسة في طرق البحث"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨، ص٣١١.

(٣٠) عبد الحميد عبد المحسن: خدمة الجماعة "أسس وعمليات ، القاهرة، دار الثقافة للنشر ١٩٨٨، ص ٢١.

(٣١) أحمد ذكى صالح: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية لبنان، مكتبة بيروت ، ١٩٨٦، ص ١٤٢.

(٣٢) Maria ONel Mcmahan: The general Method of social work Proctic N,J, 1990, P.144.

(٣٣) Rehinald O. york: Human Service planning, Concept, tools and Methods, U.S.A, 1982,p140.

(٣٤) عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٣٢٨

(٣٥) W.Richard Scatt: Organization, Rational, and open system, 1987, p. 314.

(٣٦) Robent Elkin and Mark Molitor: Management indicates in Non profit organization 1985,p.11.

(٣٧) عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، ط٢، القاهرة، دار الحكيم للطباعة، ١٩٩١، ص ٣٨٢.

(٣٨) عبد الحليم رضا عبد العال: الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ١٦٨.

(٣٩) Katz and kahn : The social psychology of Organizations (U.S.A) 1966, p. 155.

(٤٠) Richard L.Deft: Organization Cheany and Design, sagepub Inc.,٢٠٠١, p.93.

(٤١) فاروق رضوان: دراسة عن ظاهره التسرب فى التعليم الأساسى، ورقة مقدمه إلى مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب فى التعليم الأساسى"القاهرة" ١٩٩٧، ص١١.

(٤٢) شاكر محمد فتحى، أحمد محمود عابدين: التعليم الابتدائى "مشكلاته واتجاهاته وتطويرة"، القاهرة، مكتبة دار المعارف، ٢٠٠٣، ص ١٣٤.

(٤٣) محمد على أحمد رشوان: الظواهر الاجتماعية لمدارس المرحلة الاعدادية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٧، ص ٢٠.

(٤٤) أحمد محمد الطبيب: الإدارة التعليمية "أصولها وتطبيقاتها المعاصره، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٤٥) أمانى قنديل: الجمعيات الأهلية فى مصر، القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، ١٩٩٤، ص ٢٩.

(٤٦) محمد نبيل جامع: دراسة تحليلية لاتجاهات ظاهرة التسرب فى التعليم الأساسي مع رؤية خاصة للفتاة المصرية "مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣.

(٤٧) سعيد جميل سليمان: تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى ، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٦، ص٦.

(٤٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية فى العالم، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٣.

(٤٩) برنامج الأمم "متحدة: تقرير التنمية البشرية فى العالم، مرجع سبق ذكره، ص٢١.

(٥٠) جلال أحمد أمين: بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي، ورقة عمل مقدمه للمؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، ١٩٧٨.

(٥١) سمير رضوان: العمل والعدل الاجتماعي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٠.

(٥٢) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٩٩٧.

(٥٣) من خطاب الرئيس مبارك "أمام مجلس الشعب والشورى فى افتتاحه للدوره البرلمانية الثالثة ١٥/١١/١٩٩٧.

(٥٤) وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومى، القاهرة، قطاع الكتب، ١٩٨٨.

(٥٥) على خليفة الكوارى: نحو إستراتجية بديلة للتنمية الشاملة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦، ص ٩٩.

(٥٦) إبراهيم العيسوى: انفجار سكانى أم أزمة تنمية؟ القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، ص ١٣٢.

(٥٧) سمير سالم الميلادى: التعليم الأساسى والتسرب لإناث فى الوطن العربى، المجلس العربى للطفولة والتنمية، تقرير عن واقع الطفل فى الوطن العربى، ١٩٩٠، ص ٦٨.

(٥٨) نفس المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٥٩) انظر "التعليم الأساسى والتسرب للإناث فى الوطن العربى، سمير سالمن مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٦٠) جمال شكرى محمد عثمان: دراسة فاعلية العلاج الأسرى في علاج مشكلة التسرب الدراسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ب. ت، ص٥١.

(٦١) محمد سيد فهمى: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في دول العالم الثالث، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٤.

(٦٢) علياء شكرى وآخرون: المرأة فى الريف والحضر،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨، ص ١٠٠.

(٦٣) نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون: مشكلات واتجاهات تطويرية،د.ن، ٢٠٠٤، ص ص ١٣٣-١٣٧.

(٦٤) زكية عبد اللطيف منوره وآخرون: مشكلة تسرب الفتيات فى المرحلة الثانوية،د.ن، ٢٠٠٤، ص ١٨٢.

(٦٥) محمد عودة، إلهام عفيفى: الواقع والمستقبل، القاهرة، القرية المصرية، ١٩٩٦، ص٤٩٥.

(٦٦) أحمد محمد الطيب: الإدارة العملية أصولها وتطبيقاتها المعاصرة، مرجع سبق ذكره.

(٦٧) مصطفى عبد الحميد درويش: مشكلة البيئة فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٦٨) عبد الفتاح جلال: العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، المجلد الثانى، العدد الثانى والثالث، يونيه ١٩٩٦، ص ١٥.

(٦٩) عبد الفتاح جلال: العلوم التربوية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥- ١٨.

(٧٠) سمير سالم الميلادى: التعليم الأساسى والتسرب للإناث فى الوطن العربى، المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٠، ص٦٧.

(٧١) سمير سالم الميلادى: التعليم الأساسى والتسرب للإناث فى الوطن العربى، المرجع السابق، ص٢١٤.

(٧٢) نفس المرجع السلبق، ص٢١٩.

(٧٣) نفس المرجع السابق، ص٧٤.

(٧٤) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء: التعداد العام ١٩٨٦، إجمالى الجمهورية، المجلد الأول - خصائص السكان والظروف السكنية، ص١٦.

(٧٥) مصطفى عبد الرحمن درويش: مشكلة الأمية فى مصر، مرجع سبق زكره، ص ص ٥٢- ٥٥.

(٧٦)Chris Kimble: Knowledge management in non- governmental organizations, department of computer science , University of York, UK, ٢٠٠٥.

(٧٧) http://www.cuhp.org/ngos.cfm

(٧٨) Britta Sadoun: Political space for non- governmental organizations in UNWSP, United Nations Research institute for Social Development,٢٠٠٥.

(٧٩) رشاد أحمد عبد اللطيف: إدارة المؤسسات الاجتماعية، مطبعة العمرانية، ١٩٩٩، ص ١٢١ .

(٨٠) جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود: المتغيرات الإدارية في المنظمات الاجتماعية ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣، ص ٦٥ .

(٨١) نفس المرجع السابق، ص ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(٨٢) هناء حافظ بدوى: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ص ١٧١، ١٧٣.

(٨٣) محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: الدروس النظرية لإدارة المؤسسات ، ص ص ٧٩، ٩٤.

(٨٤) أحمد مصطفى خاطر: الإدارة فى المؤسسات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ، ص٣١١.

(٨٥)إبراهيم عبد الهادى محمد المليجى: ومفاهيمها وأنواعها وعملياتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠٢، ص ص ٢٤٩، ٢٥١.

(٨٦) Rihani, Cythia J.: Strategies for female education in the middle east and north Africa, 1994.

(٨٧)أحلام عبد المؤمن : دور الخدمة الاجتماعية في مشكلة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم، ١٩٩٤.